(أمة مرحومة أم أمــة هالكة)

رؤية نقدية لفهم حديث افتراق الأمة وما ترتب عليه من آثار

د. سونيا لطفي عبد الرحمن

بسم الله الرحمن الرحيم

مقـدمــة

إن أكبر مشكلة تواجه المسلمين اليوم ويمكن أن نُفَرِع عليها أغلب مشاكلنا هي مسألة التفرق والخلاف، وكأن المسلمين قد نسوا أنهم أمة واحدة شبهها النبي صلى الله عليه وسلم بالبنيان الواحد: «الْمُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبُنْيَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا»[1] وبالجسد الواحد: " مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادِّهِمْ، وَتَرَاحُمِهِمْ، وَتَعَاطُفِهِمْ مَثَلُ الْجَسَدِ إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالسَّهَرِ وَالْحُمَّى"[2]، بل هي خير أمة: {كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ} [آل عمران: ١١٠] مادامت متمسكة بشروط استمرار الخيرية من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ــ اللذين يأتيان في مرحلة تالية من إدراك حقيقتهما – {تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ } [آل عمران: ١١٠] ومن الإيمان بالله {وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ} [آل عمران: ١١٠] المستلزم الثقة به سبحانه، والثقة أن في كتابه النجاة، وبأنه ما بعث نبيه صلى الله عليه وسلم إلا ليتلو علينا آيات الكتاب، ويأخذ بأيدينا نحو تزكية نفوسنا حتى نتأهب لقبول كلام رب العالمين، ويُعَلِمنا ما في الكتاب منهجًا ونهجًا حتى تتحقق لنا النجاة من الضلال بكل أشكاله {لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ} [آل عمران: ١٦٤].

فلو راعى المسلمون تلك الحقيقة، وأنهم جميعا مشمولون برحمة واحدة هي منهم بمنزلة الرحم الواحد، مجموعون بميثاق (لا اله الا الله محمد رسول الله) لتخلصوا من كثير من الخلافات التي هرمت منها الأمة وثقلت بها أكتاف الباحثين، وانشغلوا بتلك الخلافات الفرعية وبذلوا فيها

---

[1] – صحيح البخاري كتاب الأدب– باب تعاون المؤمنين بعضهم بعضًا ح رقم ٦٠٢٦ (١٢/٨)، وصحيح مسلم كتاب: البر والصلة والآداب – باب: تراحم المؤمنين وتعاطفهم ح رقم ٢٥٨٥ (٤/ ١٩٩٩)

[2] – صحيح مسلم كتاب: البر والصلة والآداب – باب: تراحم المؤمنين وتعاطفهم (٤/ ١٩٩٩)

طاقاتهم الذهنية والبحثية، حتى غدوا غير قادرين على الاطلاع على ظروف عصرهم وما يدور حولهم من مشاكل حقيقية كادت أن تقضي عليهم لولا أن الله يتغمدنا برحمته.

ومن ذلك أننا نبني مسائل كثيرة على بعض الأحاديث أو بعض الزيادات في الأحاديث دون أن نتحقق من أسانيدها ولا نتعقل متونها، ولا ظروف ووقائع تلك الزيادات ومقارناتها بأصول الإسلام ومسلماته، وربما يترتب على ذلك مشاكل كثيرة قد تصل إلى هدم أساس من أسس الدين، أو سوء فهم أحد مسلماته، وتنقضي أعمار أجيال كاملة دون حسم فيها. ومن الأمثلة على ذلك بعض الزيادات التي لحقت بحديث افتراق الأمة – على فرض قبوله – وما ترتب على ذلك من آثار متعددة، منها ما اعتبره أصحابه أساسًا من أسس الدين، وجزءًا من الإيمان، وذلك مثل الاعتقاد بما يسمى "الفرقة الناجية"، أو"الطائفة المنصورة" التي تحتكر فهم الدين وتقصره على جماعة بعينها وتجعل مصير كل من خالفها النار، ليس هذا فحسب، بل نجد أن البعض عجَّل بعقاب هؤلاء المارقين عن الدين — بزعمهم – في الدنيا وجعل قتلهم جهادًا في سبيل الله. ومن تلك الأحكام التي ترتبت على الفهم المغلوط لبعض زيادات الحديث الحكم بهلاك أكثر الأمة الإسلامية التي وصفت في غالب النصوص بالرحمة، والنجاة، والخيرية، والأفضلية على سائر الأمم. فترتب على ذلك ان حلت الأيدلوجيات البشرية بحدودها الضيقة محل الحقائق العالية والثوابت الدينية التي تتسم بالشمولية والديمومة بسبب سعة أفق محال إدراكها التي هي أحد لوازم رحمة الله الواسعة التي شملت كل شيئ، لهذا السبب جعلت مهمتي في هذه الورقات التحقق من هذا الحديث سندًا ومتنًا، وبيان النتائج التي ترتبت على بعض الزيادات التي لحقت به، أو سوء فهم أحد ألفاظه، وكيف يكمن التعامل معها، ومعالجة آثارها.

أسأل الله التوفيق

النظر في الحديث روايًة

حديث افتراق الأمة وَرَد من طرق متعددة أشهرها رواية أبي هريرة –رضي الله عنه– التي وردت بغير زيادات تحكي عن نجاة فرقة واحدة، ومنها روايات عن معاوية بن أبي سفيان، وعوف بن مالك، وأنس بن مالك، وعبد الله بن عمرو بن العاص – رضي الله عنهم– وغيرهم.

- أما الرواية الأشهر فهي الواردة عن أبي هريرة –رضي الله عنه– من طريق وَهْبِ بْن بَقِيَّةَ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْه رضي الله عنه أنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «افْتَرَقَتِ الْيَهُودُ عَلَى إِحْدَى أَوْ ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَتَفَرَّقَتِ النَّصَارَى عَلَى إِحْدَى أَوْ ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً»[٣]
- وأما رواية معاوية بن أبي سفيان فقد رواها أبو داود في سننه عن أزهر بن عبد الله الحرازي، عن أبي عامر الهوزني، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، أنه قام "فينا" فقال: ألا إنَّ رَسُولَ اللَّهِ –صَلَّى اللهُ عليه وسلم– قام فينا فقال: "ألا إن من قبلكم من أهل الكتاب افترقوا على ثنتين وسبعين ملة، وإن هذه الملة ستفترق على ثلاث وسبعين؛ ثنتان وسبعون في النار وواحدة في الجنة؛ هي الجماعة"[٤]

---

[٣] – أبو داود في سننه (٤/ ١٩٧) و الحاكم في المستدرك على الصحيحين (١/ ٤٧–٤٨) وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يُخَرِّجَاهُ.

قَالَ التِّرْمِذِيّ حَدِيث حسن صَحِيح زَاد أَبُو دَاوُد فِي رِوَايَة مِنْهَا ثِنْتَانِ وَسَبْعُونَ فِي النَّار وَوَاحِدَة فِي الْجَنَّة وَزَاد التِّرْمِذِيّ كلهم فِي النَّار إِلَّا مِلَّة وَاحِدَة قَالُوا من هِيَ يَا رَسُول الله قَالَ مَا أَنا عَلَيْهِ وأصحابي انْتَهَى. وَرَوَاهُ ابْن حبَان فِي صَحِيحه فِي النَّوْع السَّادِس من الْقسم الثَّالِث وَالْحَاكِم فِي مُسْتَدْركه فِي كتاب الْعلم وَقَالَ صَحِيح عَلَى شَرط مُسلم وَلم يخرجَاهُ وَقَالَ وَقد احْتج مُسلم بِمُحَمد بن عَمْرو واستدرك عَلَيْهِ الذَّهَبِيّ فِي مُخْتَصره فَقَالَ لم يحْتَج بِهِ مُنْفَردا وَلَكِن مَقْرُونا بِغَيْرِهِ انْتَهَى. تخريج أحاديث الكشاف (١/ ٤٤٨)

[٤] – سنن أبي داود ، كتاب السنة، باب شرح السنة حديث رقم (٤٥٩٧)

- وأما حديث عوف بن مالك فقد روي عن عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ بْنِ سَعِيدِ بْنِ كَثِيرِ بْنِ دِينَارٍ الْحِمْصِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبَّادُ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: حَدَّثَنَا صَفْوَانُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ رَاشِدِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «افْتَرَقَتِ الْيَهُودُ عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، فَوَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ، وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ، وَافْتَرَقَتِ النَّصَارَى عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، فَإِحْدَى وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ، وَوَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَتَفْتَرِقَنَّ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ، وَثِنْتَانِ وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ» ، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَنْ هُمْ؟ قَالَ: «الْجَمَاعَةُ»[٥]
- أما رواية أنس بن مالك فقد جاءت بصيغة بني إسرائيل بدل اليهود والنصارى، في حديث أورده ابن ماجه في سننه عن هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرٍو قَالَ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ افْتَرَقَتْ عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَإِنَّ أُمَّتِي سَتَفْتَرِقُ عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، كُلُّهَا فِي النَّارِ، إِلَّا وَاحِدَةً وَهِيَ: الْجَمَاعَةُ "[٦]
- وأخرج الترمزي عن ابن عمرو بن العاص قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " ليأتين على أمتي ما أتى على بني إسرائيل حذو النعل بالنعل، حتى إذا كان منهم من أتى أمه علانية لكان في أمتي من يصنع ذلك؛ وإن بني إسرائيل تفرقت على ثنتين وسبعين ملة، وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين ملة، كلهم في النار إلا ملة واحدة "، قالوا: ومن هي يا رسول الله؟ قال: "ما أنا عليه وأصحابي."[٧]
- ويقترب من هذا ما جاء في آخر حديث أبي الدرداء وأبي أمامة وواثلة بن الأسقع وأنس بن مالك رضي الله عنهم مرفوعًا ولفظه: ".. ذروا المراء، فإن بني إسرائيل

---

[٥] – سنن ابن ماجه (٢/ ١٣٢٢) ح رقم ٣٩٩٢ كتاب الفتن – باب افتراق الأمم. صححه الألباني

[٦] – سنن ابن ماجه (٢/ ١٣٢٢) ح رقم ٣٩٩٣ كتاب الفتن – باب افتراق الأمم. صححه الألباني

[٧] – كنز العمال (١١/ ١١٥) ح رقم ٣٠٨٣٧ والحديث أخرجه الترمزي في كتاب الإيمان – باب ما جاء في افترق هذه الأمة، ٢٦٤٣.

افترقوا على إحدى وسبعين فرقة، والنصارى على ثنتين وسبعين فرقة كلهم على الضلالة إلا السواد الأعظم". قالوا: يا رسول الله، ما السواد الأعظم؟ قال: "من كان على ما أنا عليه وأصحابي، من لم يمار في دين الله ولم يكفر أحدا من أهل التوحيد بذنب غفر له "، ثم قال: "إن الإسلام بدأ غريبا وسيعود غريبا". قالوا: يا رسول الله، ومن الغرباء؟ قال: "الذين يصلحون إذا فسد الناس، ولا يمارون في دين الله، ولا يكفرون أحدا من أهل التوحيد بذنب."[٨]

- وقد روى الحاكم في مستدركه هذا الحديث – مع بعض الزيادات المذكورة – بأسانيد مختلفة وقال: "وقد رُوِيَ هذا الحديث عن عبد الله بن عمرو بن العاص وعمرو بن عوف المزني بإسنادين تفرد بأحدهما عبد الرحمن بن زياد الأفريقي، والآخر كثير بن عبد الله المزني، ولا تقوم بهما الحجة."[٩]

وبذلك نخرج بنتيجة وهي أن في ألفاظ الحديث إضطرابًا، وأن في بعض الروايات ما ليس في الأخرى، وخاصة زيادة (كلها في النار إلا واحدة)، و (كلها هالكة إلا فرقة)، وكل ما زاد على رواية أبي هريرة رضي الله عنه.

ومن أشهر من تكلم في تضعيف رواياته: الإمام أبو محمد علي بن حزم الأندلسي (ت٤٥٦هـ) في الفصل حيث قال: "ذكرُوا حَدِيثا عَن رَسُول الله صلى الله عَلَيْهِ وَسلم أَن الْقَدَرِيَّة والمرجئة مجوس هذِهِ الْأمة، وحديثاً آخر تفترق هَذِه الْأمة على بضع وَسبعين فرقة كلهَا فِي النَّار حاشى وَاحِدَة فَهِيَ فِي الْجنَّة .. وهَذَانِ حديثان لَا يصحان أصلا من طَرِيق الْإِسْنَاد وَمَا كَانَ هَكَذَا فَلَيْسَ حجَّة عِنْد من يَقُول بِخَبَر الْوَاحِد فَكيف من لَا يَقُول بِهِ"[١٠]، ومما وجهه من نقد للزيادات الواردة على الحديث ما نقله عنه ابن الوزير الصنعاني حيث قال:

---

[٨] – رواه الطبراني في الكبير (٨/ ١٥٢) وقال الهيثمي في المجمع: (فيه كثير بن مروان وهو ضعيف جدًا) ١/ ١٥٦

[٩] – المستدرك على الصحيحين (١/ ٢١٨)

[١٠] – الفصل في الملل والأهواء والنحل (٣/ ١٣٨)

"إن الزِّيَادَة بقوله (كلهَا هالكة إِلَّا فرقة) مَوْضُوعَة وَإِنَّمَا الحَدِيث الْمَعْرُوف إِنَّهَا تفترق إِلَى نَيف وَسبعين فرقة لَا زِيَادَة على هَذَا فِي نقل الثِّقَات وَمن زَاد على نقل الثِّقَات فِي الحَدِيث الْمَشْهُور كَانَ عِنْد الْمُحدثين معلا مَا زَاده غير صَحِيح وَإِن كَانَ الرَّاوِي ثِقَة غير أَن مُخَالفَة الثِّقَات فِيمَا شاركوه فِي حَدِيثه يُقَوي الظَّن على أَنه وهم فِيمَا زَاده أَو أدرج فِي الحَدِيث كَلَام بعض الرواة وحسبه من كَلَام رَسُول الله صلى الله عَلَيْهِ وَسلم فيعلون الحَدِيث بِهَذَا وَإِن لم يكن مقدوحا فِيهِ، على أَن أصل الحَدِيث الَّذِي حكمُوا بِصِحَّتِهِ لَيْسَ مِمَّا اتَّفقُوا على صِحَّته، وَقد تجنبه البُخَارِيّ وَمُسلم مَعَ شهرته لعدم اجْتِمَاع شرائطهما فِيه."[11]

إلى جانب أن تعدد روايات الحديث كانت سببًا في عدم رده لدى الكثيرين؛ "فإن رواياته كثيرة، يشد بعضها بعضًا بحيث لا يبقى ريبة في حاصل معناها."[12] ذلك يجعلنا نقول إن للحديث أصلًا. ولكن الاختلاف الحاصل بين بعض ألفاظ الحديث يشير إلى أن روايته لم تكن باللفظ وإنما كانت بالمعنى، أو أنه دخلته بعض الزيادات، خاصة إذا تأملنا كلمة (ستفترق) التي صُدِّر بها الحديث في أغلب رواياته؛ فإن من تتبع مادة افترق وتفترق في القرآن الكريم وجد أنها لم ترد إلا في موضع الذم أو النهي عما لا يليق أن ينسب إلى الأمة المخصوصة بالأفضلية والرحمة كما في قوله جل شأنه: {إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ } [الأنعام: ١٥٩] وقوله سبحانه: { وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ* مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ } [الروم: ٣١، ٣٢] وقوله:{وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ} [آل عمران: ١٠٥] ومثل قوله تعالى: {وَمَا تَفَرَّقُوا إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ} [الشورى: ١٤].

---

[11] – افتراق الأمة إلى نيف وسبعين فرقة (ص:٩٨– ٩٩)

[12] – صالح بن مهدي المقبلي: العلم الشامخ في إيثار الحق على الآباء والمشايخ ص ٤١٤

ولعل الرواية بالمعنى سرت إلى جعل افتراق الأمة الإسلامية أكثر من افتراق الأمم الأخرى كما سرت إلى إثبات الافتراق في أصله؛ ولهذا فنحن في حاجة للنظر في كل لفظ من ألفاظ الحديث الشريف والبحث عن أصله، ومقارنة ما حواه متن هذا الحديث من حقائق وثوابت ترتب عليها كثير من النتائج في منهجية التفكير لدى كثير من الفرق الإسلامية.

النظر في الحديث درايةً[١٣]

أما عن المعنى المفهوم من نص الحديث، فالمتفق بين جميع الروايات هو ما تضمنته الرواية الأكثر شهرة بين الروايات، وهي رواية أبي هريرة: «افْتَرَقَتِ الْيَهُودُ عَلَى إِحْدَى أَوْ ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَتَفَرَّقَتِ النَّصَارَى عَلَى إِحْدَى أَوْ ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً» من غير ذكر للزيادات التي حصل فيها اختلاف بين الروايات، وهي:

- "ثنتان وسبعون في النار وواحدة في الجنة؛ هي الجماعة"
- "وَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ، وَثِنْتَانِ وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ". قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَنْ هُمْ؟ قَالَ: «الْجَمَاعَةُ»
- "كلهم في النار إلا ملة واحدة"، قالوا: ومن هي يا رسول الله؟ قال: "ما أنا عليه وأصحابي."
- " كلهم في الضلالة إلا السواد الأعظم"

وسياق الحديث بدون هذه الزيادات يتناول قضيتين أساسيتين:

القضية الأولى: تحقق وقوع الافتراق في الأمم السابقة، والإخبار بوقوعه في أمته صلى الله عليه وسلم.

والقضية الثانية: التحديد العددي، وزيادة الافتراق في أمته صلى الله عليه وسلم عن الأمم السابقة.

---

[١٣] علم دراية الحديث: علم يتعرف منه أنواع الرواية، وأحكامها، وشروط الرواة، وأصناف المرويات، واستخراج معانيها، ويحتاج إلى ما يحتاج إليه علم التفسير من اللغة والنحو والتصريف والمعاني والبديع والأصول ويحتاج إلى تاريخ النقلة. توجيه النظر إلى أصول الأثر (١/ ٨٧)

أولًا: المقصود بالافتراق في الحديث:

الافتراق في اللغة: مشتق من فَرَق أو من فرَّق، يقال: فَرَقْتُ بين الشيئين أفْرُقُ فرقا وفرقانًا. وفرقت الشئ تفريقا وتَفْرِقَةً، فانْفَرَقَ وافْتَرَقَ وتَفَرَّقَ.[١٤] ويُقال: تفرّقَت بهم الطُّرُق، أَي: ذهَبَ كُلٌّ مِنْهُم إلى مذْهَبٍ. وَقَالَ مُتَمِّم بنُ نُوَيرةَ رضيَ الله عَنهُ يرْثي أَخَاهُ مالِكاً:

فلمّا تفَرَّقْنا كأنّي ومالِكاً ... لطولِ اجْتِماعٍ لم نَبِتْ لَيْلَة مَعا[١٥]

والتفرق والافتراق سواء، والبعض يجعل التفرق بالأبدان، والافتراق في الكلام؛ يقال: فرقت بين الكلامين فافترقا، وفرقت بين الرجلين فتفرقا.[١٦] فحاصل معنى كل من التفرق والافتراق هو التباعد والاختلاف؛ لذلك وردت مادة تفرق، وافترق في القرآن الكريم في مقام الذم؛ كما جاء في الآيات: {وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ} [آل عمران: ١٠٥]، {وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا} [آل عمران: ١٠٣]، {إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ } [الأنعام: ١٥٩]، { وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ* مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ } [الروم: ٣١، ٣٢]، {وَمَا تَفَرَّقُوا إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ} [الشورى: ١٤].

والفِرْقةُ والفَرِيقُ: الطَّائِفَةُ مِنَ الشَّيْءِ المتفرّق. والفِرْقةُ: طَائِفَةٌ مِنَ النَّاسِ.[١٧] والبعض يخص الفرقة بالاختلاف في العقائد، كما يقول الإمام محمد عبده (ت ١٣٢٣هـ/ ١٩٠٥م): "وليس ما تفترق به الفرق إلا الاعتقادات، وأما الأعمال فتلك ما يكون لكل شخص خاص

---

[١٤] – انظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٤/ ١٥٤٠)

[١٥] – انظر: تاج العروس (٢٦/ ٢٩٧)

[١٦] – انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/ ٤٣٩)

[١٧] – لسان العرب (١٠/ ٣٠٠)

به، ولا تقوم به الفرقة فرقة .. فما به الافتراق هو الاعتقاد، وأما الصنائع والعادات مثلًا، فليست من ذلك في شيء."[١٨]

فالافتراق مرجعه إلى الاختلاف، ولكن هل كل اختلاف يؤدي إلى التفرق المذموم المشار إليه في الآيات السابقة، وفي الحديث الشريف محل البحث؟

إن أكثر مؤرخي الفرق على أن الافتراق المقصود في الحديث ليس هو المخرج عن الملة، حتى ولو ظاهرًا؛ فيقول الإمام أبو الحسن الأشعري (ت ٣٢٤هـ): " اختلف الناس بعد نبيهم صلى الله عليه وسلم في أشياء كثيرة ضلل فيها بعضهم بعضاً وبرئ بعضهم من بعض فصاروا فرقاً متباينين وأحزاباً متشتتين إلا أن الإسلام يجمعهم ويشتمل عليهم"[١٩]، ويبين ذلك أبو المظفر الإسفراييني (ت ٤٧١هـ) بقوله: ".. وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من الكبر ولا يبقى في النار من كان في قلبه مثقال ذرة من الإيمان، وإنما يحصل مثقال ذرة من الإيمان باعتقاد صحيح سليم عن جميع شوائب البدع والإلحاد وأنواع الكفر وما لم يتبين العاقل أوصاف البدع وأهلها لم يتقرر له حقيقة الإيمان المستخلص عن جميعها وكلام النبي صلى الله عليه وسلم صِدْق ووعده حق وهذا الذي أخبر عن وجود فرق الضلال فيما بين المسلمين لا محالة كائن. وقد اختلف مشايخ أهل التحقيق من علماء المسلمين فيه؛ فقال بعضهم لم يتكامل وجود هذه الفرق من أهل البدع بين المسلمين بعد .. وقال الباقون وهم الذين يتتبعون التواريخ ويفتشون عن المقالات المنقولة من أرباب المذاهب المتسمة بسمة الإسلام إن تمام هذه الفرق الضالة قد وجدت في زمرة الاسلام ووجب على المرء المحصل أن يميز عقيدته عن عقائدهم الفاسدة "[٢٠]، وقسم الشهرستاني (ت ٥٨٤هـ) كتابه *الملل والنحل* إلى: أهل الديانات مطلقًا، وأهل الأهواء والآراء. وذكر أن كل واحد من هؤلاء يفترق في داخله إلى فرق مختلفة، ثم ذكر في المقدمة

[١٨] – تعليقات على شرح الدواني للعقائد العضدية (ص ١٥٧)

[١٩] – مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين (١/ ٢١)

[٢٠] – التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين (ص: ١٥)

الثانية تعقيبا على حديث الافتراق قانونًا يبنى عليه تعديد الفرق الإسلامية المشار إليها في الحديث الشريف.[٢١]

ويؤكد الشاطبي (ت ٧٩٠ هـ) ذلك المعنى بقوله: "المراد بالحديث فرق لا تخرجهم بدعهم عن الإسلام."[٢٢]

فالافتراق المقصود في الحديث: ليس هو المخرج من الإسلام – ولو ظاهرًا – وليس هو مطلق الاختلاف حتى يدخل فيه كل اختلاف في الفروع والجزئيات، ولكنه الافتراق المترتب إما على التحزب، والتشيع، والبعد عن الاعتصام بحبل الله الذي يجمع المسلمين جميعًا تحت قواعد كلية عامة: "وهذه الفرقة مشعرة بتفرق القلوب المشعر بالعداوة والبغضاء، ولذلك قال – تعالى –:{واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا} [آل عمران: ١٠٣] فبين أن التأليف إنما يحصل عند الائتلاف على التعلق بمعنى واحد، وأما إذا تعلقت كل شيعة بحبل غير ما تعلقت به الأخرى فلا بد من التفرق، وهو معنى قوله تعالى: {وأن هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله} [الأنعام: ١٥٣] ."[٢٣]، وإما أن يكون الافتراق مترتبًا على الاختلاف في فهم هذه القواعد العامة التي تنضبط بها الفروع والجزئيات؛ فيتحدد منهج كل فرقة حسب رؤيتها للحقيقة، ومدى توافق هذا المنهج مع التوجه الأساسي في ضبط حدود العقائد وحفظ الدين من وجهة نظر كل فريق.

لذلك لم يتفق مؤرخو الفرق على وضع حد اصطلاحي للفرقة، ولم يُجمِعوا على حصر الفرق القائمة حتى عصر كل منهم عن العدد المذكور في الحديث –كما سيأتي– يقول الشهرستاني (ت ٥٨٤ هـ): "فما وجدت مصنفين منهم متفقين على منهاج واحد في تعديد الفرق."[٢٤] ولهذا وضع البعض قواعد أو ضوابط كلية يصنف المخالف في واحدة منها على أنه فرقة، حيث إنه: "من المعلوم الذي لا مراء فيه أن ليس كل من تميز عن غيره بمقالة ما؛ في مسألة ما، عُدَ صاحب مقالة. وإلا فتكاد تخرج المقالات عن حد الحصر والعد. ويكون من انفرد

---

[٢١] – انظر: الملل والنحل (١/ ١٢)

[٢٢] – الاعتصام (ص ٧١٤)

[٢٣] – الشاطبي: الاعتصام (ص: ٧٠١)

[٢٤] – الملل والنحل (١/ ١٢)

بمسألة في أحكام الجواهر مثلا معدودا في عداد أصحاب المقالات.فلا بد إذن من ضابط في مسائل هي أصول وقواعد يكون الاختلاف فيها اختلافا يعتبر مقالة، ويعد صاحبه صاحب مقالة."[٢٥]

وقد عد الشهرستاني (ت ٥٨٤ هـ) أربع قواعد وصفها بأنها من الأصول الكبار، وجميعها يرجع إلى أصول الاعتقاد، حيث يفرق بين الاختلاف في واحد من هذه الأصول الأربع، وبين الاختلاف في جزئي من الجزئيات أو فرع من الفروع: "فإذا وجدنا انفراد واحد من أئمة الأمة بمقالة من هذه القاعدة، عددنا مقالته مذهبا وجماعته فرقة. وإن وجدنا واحدا انفرد بمسألة فلا نجعل مقالته مذهبا، وجماعته فرقة. بل نجعله مندرجا تحت واحد ممن وافق سواها مقالته. ورددنا باقي مقالاته إلى الفروع التي لا تعد مذهبا مفردا؛ فلا تذهب المقالات إلى غير النهاية."[٢٦]

وهذه القواعد الأربع هي:

١. **القاعدة الأولى**: الصفات والتوحيد فيها: وهي تشتمل على مسائل: الصفات الأزلية، إثباتا عند جماعة، ونفيا عند جماعة، وبيان صفات الذات، وصفات الفعل، وما يجب لله تعالى، وما يجوز عليه، وما يستحيل.
٢. **القاعدة الثانية**: القدر والعدل فيه: وهي تشتمل على مسائل: القضاء، والقدر، والجبر والكسب، وإرادة الخير والشر، والمقدور، والمعلوم؛ إثباتا عند جماعة، ونفيا عند جماعة.
٣. **القاعدة الثالثة**: الوعد، والوعيد، والأسماء، والأحكام: وهي تشتمل على مسائل الإيمان، والتوبة، والوعيد، والإرجاء، والتكفير، والتضليل؛ إثباتا على وجه عند جماعة، ونفيا عند جماعة.

---

[٢٥] – الملل والنحل (١/ ١٢)

[٢٦] – السابق (١/ ١٣)

٤. **القاعدة الرابعة**: السمع، والعقل، والرسالة، والإمامة: وهي تشتمل على مسائل: التحسين، والتقبيح، والصلاح والأصلح، واللطف، والعصمة في النبوة، وشرائط الإمامة، نصا عند جماعة، وإجماعا عند جماعة.[٢٧]

ولم يكتف الشهرستاني (ت ٥٨٤ هـ) بذكر هذه القواعد الكلية في تعيين الاختلاف الذي تحصل به الفرقة، ولكنه – كغيره الكثير من مؤرخي الفرق – تجشم طرقًا عدة للاستقراء والحساب حتى يصل بالفرق إلى العدد الذي نص عليه الحديث، وهو ثلاث وسبعون: "..ويتشعب عن كل فرقة أصناف، فتصل إلى ثلاث وسبعين فرقة."[٢٨]. وكذلك عبد القاهر البغدادي (ت ٤٢٩ هـ) في *الفرق بين الفرق*، وإن اختلفت طريقته في الاستقراء والحصر، إلا أنه توصل إلى نفس النتيجة؛ وهي حصر الفرق في ثلاث وسبعين، وجعل الباب الثاني من كتابه: "في كيفية افتراق الأمة ثلاثا وسبعين وفى ضمنه بيان الفرق الذين يجمعهم اسم ملة الاسلام في الجملة"[٢٩]، ونجد نفس الدافع والنتيجة عند أبي المظفر الإسفراييني (٤٧١ هـ) في *التبصير في الدين*، حيث يذكر في مقدمة تقسيمه للفرق الإسلامية: "اعلم أن الله حقق في افتراق هذه الأمة ما أخبر به الرسول صلى الله عليه وسلم من افتراق هذه الأمة إلى ثلاث وسبعين فرقة"[٣٠]

إلا أن الشاطبي (ت ٩٧٠ هـ) قد حسم هذه المسألة، حيث يقرر – بعد ذكره طرق القوم في حصر الفرق في ثلاث وسبعين — أنه من الصعب تحديد الفِرَق بالعدد، سيما وأن الزمان لم ينتهي عند من يؤرخ لظهور الفرق، ويجعل من زمانه حدًا للاستقراء، وأن تلك الجهود المبذولة في حصر الفرق إنما هي اجتهادات لمطابقة الواقع لظاهر نص الحديث من غير قطع بها: "وهذا التعديد بحسب ما أعطته المنة في تكليف المطابقة للحديث الصحيح، لا على القطع بأنه المراد، إذ ليس على ذلك دليل شرعي، ولا دَلَ

---

[٢٧] – انظر: الملل والنحل (١/ ١٢– ١٣)

[٢٨] – انظر: السابق (١/ ١٣)

[٢٩] – الفرق بين الفرق (ص: ٨)

[٣٠] – التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين (ص: ٢٣)

العقلُ أيضًا على انحصار ما ذكر في تلك العدة من غير زيادة ولا نقصان، كما أنه لا دليل على اختصاص تلك البدع بالعقائد"[٣١]

فوقوع الافتراق بمعنى الاختلاف المؤدي إلى التفرق وعدم الوحدة في أمور أكثرها عقدي ثابت في هذه الأمة، كما أن الإخبار عن اختلاف اليهود والنصارى وتفرقهم حقيقة تاريخية لا يمكن لأحد إنكارها. ولكن الخلاف في حصر الفرق في عدد معين، أو توقف استقرائها عند زمان محدد؛ لذلك كان من المهم البحث عن حقيقة العدد الوارد في الحديث الشريف.

ثانيًا: حقيقة الأعداد الواردة في الحديث:

إن تحديد الفِرَق بالعدد المعين الوارد في الحديث من إحدى وسبعين واثنتين وسبعين وثلاث وسبعين توقف معه، كثير من المفكرين القدماء والمحدثين؛ فالبعض أخذه على حقيقته وتكبد المشاق حتى يحصر فرق اليهود في إحدى وسبعين والنصارى في اثنتين وسبعين والمسلمين في ثلاث وسبعين بتعميم وتجزئة وتصنيف أعتقد أنه أخذ من جهده الكثير مثل عبد القاهر البغدادي (ت ٤٢٩ هـ)[٣٢] والإسفراييني (ت ٤٧١ هـ)[٣٣] والشهرستاني (ت ٥٨٤ هـ)[٣٤] – كما سبق – مع العلم أن التجدد في الاختلاف لم يُجزَم بانقطاعه عند زمانهم.

والبعض الأخر استبعد أن يَرِد مثل هذا التحديد العددي منه صلى الله عليه وسلم، وردَّ الحديث لهذا السبب، كما يقول الإمام الرازي (ت ٦٠٦هـ): " .. وطعن بعضهم في صحة هذا الخبر، فقال: إن أراد بالثنتين والسبعين فرقة أصول الأديان فلم يبلغ هذا القدر، وإن أراد الفروع فإنها تتجاوز هذا القدر إلى أضعاف ذلك"[٣٥]

---

[٣١] – الاعتصام (ص: ٨٠١)

[٣٢] – انظر: الفرق بين الفرق ص ١٩

[٣٣] – انظر: التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين ص ٢٣

[٣٤] – انظر: الملل والنحل ١/ ١٢

[٣٥] – تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (٢٢/ ١٨٤)

ومن المحدثين الذين انتقدوا هذا التكلف في حصر الفرق على العدد الوارد في نص الحديث محمد محيي الدين عبد الحميد (ت ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م) حيث يقول: "والحق أن أصول الفرق لا يصل إلى هذا العدد، بل إنه لا يبلغ نصفه ولا ربعه، وأن فروع الفرق يختلف العلماء في تفريعها، وأنت في حيرة حين تأخذ في العد، بين أن تعتبر في عدك الفرق أصولها أو فروعها، وإذا استقر رأيك على اعتبار الفروع فإلى أي حد من التفرع أنت آخذ في اعتبارك؟ وفي الحق أنه – على فرض صحة الحديث – لا ينحصر الافتراق فيما كان في العصور الأولى، ومن قبل أن يدون هؤلاء العلماء مصنفاتهم .. من أجل ذلك كله رأينا أن الأخذ بهذا الحديث على ظاهره، ومحاولة إيجاد هذا العدد من الفرق من أهل القرون الثلاثة الأولى التي جاء في أعقابها هؤلاء المؤلفون قصور وتقصير وقصر نظر؛ فإن حديث الترمزي يتحدث عن افتراق أمة محمد صلى الله عليه وسلم. وأمته مستمرة إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين، فيجب أن يُتَحَدَّث في كل عصر عن الفرق التي نجمت في هذه الأمة من أول أمرها إلى الوقت الذي يتحدث فيه المتحدث، ولا عليه إن كان العدد قد بلغ ما جاء في الحديث أو لم يبلغ."[٣٦]

ووصف الدكتور عبد الحليم محمود (ت ١٩٧٨م) حَمْل العدد على ظاهره، وحَصْر الفرق في عدد معين بالسذاجة الفكرية، حيث قال: "لقد أثار هذا الحديث تفنن كثير من مؤرخي الفرق الإسلامية، فخيل إليهم أنه من المحتم عليهم أن يبلغوا بالفرق الحد الذي ذُكِر في الحديث، والشهرستاني المتوفى سنة ٥٨٤هـ- ١١٥٣م ذكر هذا الحديث في مستهل كتابه *(الملل والنحل)*، ثم اخذ في تعداد الفرق وحصرها في العدد المذكور، وكأنه قد تيقن أنه سوف لا تنشأ حقيقة فرق بعده، وكأنه قد تيقن – أيضًا – بأنه قد تحقق بكل ما كان يموج به العالم الإسلامي في زمنه – على سعته – من آراء. وقد صنع كثير غيره صنيعه في حصر هذه الفرق، وعدها بطرق تدعونا أحيانًا إلى الابتسام لسذاجتها."[٣٧]

---

[٣٦] – مقدمة الفرق بين الفرق (ص ٦-٧)

[٣٧] – التفكير الفلسفي في الإسلام (ص ٧٢ – ٧٣)

وكذلك ذكر الدكتور عبد الرحمن بدوي (ت ٢٠٠٢م) أربعة أسباب تمنع من قبول هذا الحديث منها: (أن ذِكْر هذه الأعداد المحددة المتوالية ٧١، ٧٢، ٧٣ أمر مفتعل لا يمكن تصديقه فضلًا عن أن يصدر مثله عن النبي صلى الله عليه وسلم)[٣٨].

كما أن الحديث وصف أمة الإسلام بأنها أكثر تفرقًا من كل من اليهود والنصارى، وهذا يقتضي أنه إذا كانت تلك الأمم قد أساءوا وتفرقوا وكانوا شيعًا فأمة الإسلام أشد منهم سوءً وتفرقًا، وهذا يتناقض مع ما ورد في القرآن الكريم من وصف الأمة بالخيرية والاصطفاء، بل بأنها هي الأمة التي ستكون شاهدةً على جميع الأمم أمام رب العالمين في يوم الحساب فقد قال تعالى: {كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ} [آل عمران: ١١٠]، {وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ } [البقرة: ١٤٣]. وقد أخبرنا النبي صلى الله عليه وسلم أن للأمة الإسلامية خصائص عدة امتازت بها على سائر الأمم، منها أنها خير الأمم، وقد ورد هذا في عدة أحاديث منها ما روي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «فُضِّلْتُ عَلَى الأَنْبِيَاءِ بِستٍّ لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ كَانَ قَبْلِي، غُفِرَ لِي مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِي وَمَا تَأَخَّرَ، وَأُحِلَّتْ لِي الْغَنَائِمُ ، وَلَمْ تَحِلَّ لأَحَدٍ كَانَ قَبْلِي، وَجُعِلَتْ أُمَّتِي خَيْرَ الأُمَمِ، وَجُعِلَتْ لِيَ الأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا، وَأُعْطِيتُ الْكَوْثَرَ، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنَّ صَاحِبَكُمْ لَصَاحِبُ لِوَاءِ الْحَمْدِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، تَحْتَهُ آدَمُ فَمَنْ دُونَهُ"[٣٩].

وقد صنفت كثير من المؤلفات في ذكر خصائص الأمة الإسلامية وامتيازها على سائر الأمم حسب ما ورد عنه صلى الله عليه وسلم من أخبار مما لا يسع المجال لتفصيلها هنا؛ فكيف يصدر منه صلى الله عليه وسلم ما يناقض كل ذلك ويخبر بأنها أسوء حالًا وأكثر فرقة من الأمم السابقة؟

---

[٣٨] – مذاهب الإسلاميين ص ٣٤

[٣٩] – كشف الأستار عن زوائد البزار (٣/ ١٤٧) باب ما خص به عمن تقدمه، ح رقم ٢٤٤٢

هذا هو الدافع للبحث في حقيقة العدد الوارد في الحديث، وترجيح أنه ليس المراد به العدد المعين، إنما هو مجاز عن كثرة الاختلاف والافتراق؛ ودليل ذلك: أن استعمال السبعة والسبعين واشتقاقاتها في اللغة العربية، والقرآن الكريم، وكذلك الأحاديث النبوية أكثرها على المجاز، وليس على الحقيقة: فـ "السبع والسبعة من العدد: معروف .. وقد تكرر ذكر السبعة والسبع والسبعين والسبعمائة في القرآن وفي الحديث. والعرب تضعها موضع التضعيف والتكثير كقوله تعالى: {كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ} [البقرة: ٢٦١]، وكقوله تعالى: إن تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم، وكقوله: الحسنة بعشر أمثالها إلى سبعمائة."[٤٠]

وقد جاءت أقوال كثير من المفسرين متفقة مع هذا الرأي عند تفسير قوله تعالى: {اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ } [التوبة: ٨٠]؛ فيقول ابن كثير: "إن السبعين إنما ذكرت حسمًا لمادة الاستغفار لهم؛ لأن العرب في أساليب كلامها تذكر السبعين في مبالغة كلامها، ولا تريد التحديد بها، ولا أن يكون ما زاد عليها بخلافها."[٤١]، وروى أبو إسحاق الثعلبي عن الضحاك في سبب نزول الآية، وإيضاح المقصود من العدد: " لما نزلت هذه الآية قال رسول الله صلى الله عليه وسلّم: «إنّ الله قد رخّص لي فسأزيدن على السبعين لعل الله أن يغفر لهم». فأنزل الله عزّ وجلّ: {سَواءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ}. فكان التعبير بالسبعين ليس لحصر الاستغفار غير المقبول في هذا العدد ولكن للمبالغة/ للتأكيد في نفي وقوع المغفرة"[٤٢]، ويبين أبو الحسن الماوردي (ت ٤٥٠هـ) منشأ المبالغة في العدد سبعين فيقول: "قوله {إن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً} ليس بحد لوقوع المغفرة بعدها، وإنما هو على وجه المبالغة بذكر هذا العدد لأن العرب تبالغ بالسبع والسبعين لأن التعديل في نصف العقد وهو خمسة إذا زيد عليه واحد كان

---

[٤٠] – لسان العرب (٨/ ١٤٦)

[٤١] – تفسير ابن كثير (٤/ ١٨٨)

[٤٢] – الكشف والبيان عن تفسير القرآن (٥/ ٧٧)

لأدنى المبالغة ، وإذا زيد عليه اثنان كان لأقصى المبالغة ، ولذلك قالوا للأسد سبُع أي قد ضوعفت قوته سبع مرات"[٤٣]، وهذا قريب مما ذكره الشهرستاني (ت ٥٨٤ هـ) في منشأ المبالغة: "وأكثر أصحاب العدد على أن الواحد لا يدخل في العدد، فالعدد مصدره الأول اثنان، وهو ينقسم إلى زوج وفرد. فالفرد الأول ثلاثة، والزوج الأول أربعة، وما وراء الأربعة فهو مكرر كالخمسة فإنها مركبة من عدد وفرد، وتسمى العدد الدائر؛ والستة مركبة من فردين وتسمى العدد التام، والسبعة مركبة من فرد وزوج، وتسمى العدد الكامل"[٤٤] ويؤكد هذا المعنى الإمام الرازي (ت ٦٠٦هـ) حيث يقول: "قال المتأخرون من أهل التفسير: السبعون عند العرب غاية مستقصاة لأنه عبارة عن جمع السبعة عشر مرات، والسبعة عدد شريف لأن عدد السموات والأرض والبحار والأقاليم والنجوم والأعضاء، هو هذا العدد."[٤٥]

ومما يؤيد هذا الرأي أن العدد الوارد في الروايات قد اختلف؛ فأكثرها على ثلاث وسبعين، وأقلها على اثنتين وسبعين. كما أن هناك من الأحاديث الآخرى التي ترجح هذا المعنى المجازي للعدد سبعين وما شابهه؛ مثل قوله صلى الله عليه وسلم فيما رواه أبو بكر الصديق رضي الله عنه: «مَا أَصَرَّ مَنِ اسْتَغْفَرَ، وَإِنْ عَادَ فِي الْيَوْمِ سَبْعِينَ مَرَّةٍ»[٤٦] وذكر بعض شراح الحديث أن الظاهر أن المراد بالعدد سبعين الوارد في الحديث التكثير والتكرير والمبالغة لا التحديد.[٤٧]

---

[٤٣] – تفسير الماوردي – النكت والعيون (٢/ ٣٨٦)

[٤٤] – الملل والنحل (١/ ٣٤)

[٤٥] – مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (١٦/ ١١٢)

[٤٦] – سنن أبي داود كتاب الصلاة – باب في الاستغفار ح ١٥١٤ (٢/ ٨٤)، والحديث أخرجه أبو داود والترمذي من حديث أبي بكر وقال غريب وليس إسناده بالقوي. انظر: تخريج أحاديث الإحياء – المغني عن حمل الأسفار (ص: ٣٧١)

[٤٧] – انظر: أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٨/ ٤٠)

فالمستفاد من هذه الشواهد وغيرها أن الحق في كل زمان واحد لا يتغير ولا يتبدل، ولكن الاختلاف حول إدراكه يختلف باختلاف المدرِك، وأدوات الإدراك، والقَدْر المدرَك من الحقائق .. الخ، فأراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يثبت هذه الحقيقة مع التأكيد على أن الاختلاف باق حتى في خير أمة؛ أمته صلى الله عليه وسلم. فالحق هو المشار إليه بالواحد المتكرر ذكره مع كل أمة زيادة على العدد المذكور (سبعون)، للمبالغة في كثرة الخلاف والبعد عن الحقيقة. ويؤيد هذا الفهم ما ورد في بعض الروايات من (أن الناجي منهم واحد) —كما سيأتي. والله أعلم.

فنص الحديث المتفق بين جميع الروايات – وهو ما تضمنته رواية أبي هريرة رضي الله عنه: «افْتَرَقَتِ الْيَهُودُ عَلَى إِحْدَى أَوْ ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَتَفَرَّقَتِ النَّصَارَى عَلَى إِحْدَى أَوْ ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً» من غير ذكر للزيادات التي حصل فيها اختلاف بين الروايات — يثبت أن وقوع الاختلاف حاصل في كل أمة، وليس خاصًا بأمة بعينها، وأن الزيادة المذكورة في عدد الفرق ليس المراد بها الزيادة العددية – حيث تبين أن العدد الوارد في الحديث (سبعين) ليس على حقيقته؛ فإنه وإن اختلفت اليهود وافترقوا في فهم الرسالة الحقة التي جاء بها موسى عليه السلام، فقد اختلفت النصارى بعدهم في إثبات الحق الذي جاء به عيسى عليه السلام، زيادة على ما هو ثابت من قبله، وكذلك أمة محمد صلى الله عليه وسلم افترقوا بعده في إدراك الرسالة الحقة التي جاء بها خاتم النبيين صلى الله عليه وسلم، مع زيادة إدراك ما سبق. وهذه حقيقة ثابتة أقرها القرآن الكريم في أكثر من موضع: كما في قوله تعالى: {وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مُبَوَّأَ صِدْقٍ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ فَمَا اخْتَلَفُوا حَتَّى جَاءَهُمُ الْعِلْمُ إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ} [يونس: ٩٣]، وقوله سبحانه: {وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلَ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَلَكِنِ اخْتَلَفُوا} [البقرة: ٢٥٣]، ثم يأتي بيان أن تلك الرسالة الخاتمة هي المستوعبة لجميع ما سبق كما في قوله تعالى: {وَمَا أَنْزَلْنَا

عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ } [النحل: ٦٤]، وليس معنى هذا خلو تلك الأمة عن الاختلاف أيضًا، بل إن وقوع الاختلاف الذي منشؤه كمال الحقيقة ونقص المدرِك، أو إدراك الحادث المحدود لقديم غير محدود خلاف مرده إلى رب العالمين سبحانه، قال تعالى: {وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ } [هود: ١١٨]، وياتي الجواب الإلهي:{ثُمَّ إِلَى رَبِّكُمْ مَرْجِعُكُمْ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ } [الأنعام: ١٦٤]

فالتعبير بزيادة الاختلاف والافتراق في أمة خاتم النبيين صلى الله عليه وسلم هو لزيادة شرفها، بزيادة إدراكها وتسليمها للرسالات السابقة، وإيمانها بالدين الشامل الذي يجعل من التصديق بالأنبياء السابقين جزءًا من تمام الإيمان، وليس المراد زيادة السوء بزيادة الاختلاف، ولكنه إشارة إلى سعة الإيمان باستيعاب جميع الرسالات السابقة. فحينما جاء الأمر الإلهي بتصديق جميع رسل الله سبحانه وتعالى، كان جواب تلك الأمة هو السمع والطاعة، قال تعالى: {آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا } [البقرة: ٢٨٥].

زيادات الحديث والآثار المترتبة عليها

ذكرنا أن الرواية الأكثر شهرة هي رواية أبي هريرة رضي الله عنه: «افْتَرَقَتِ الْيَهُودُ عَلَى إِحْدَى أَوْ ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَتَفَرَّقَتِ النَّصَارَى عَلَى إِحْدَى أَوْ ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً» وهي الرواية التي لم يحصل في ألفاظها خلاف كثير، ولم يواجه الآخِذ بها إلا ضبط قضايا الاختلاف التي يحصل بها الافتراق الوارد في القرآن الكريم وفي غير هذا من أحاديث نبوية، والتحقق من العدد الوارد في هذه الرواية — وقد مر مناقشة هاتين القضيتين – لكن هذا الحديث روي من طرق أخرى بزيادات مختلفة ترتب عليها آثار خطيرة تعاني منها الأمة الإسلامية فكريًا واجتماعيًا إلى وقتنا الحاضر، أغلب هذه الآثار مشكلات عقدية تحتاج إلى تدقيق لغوي، وتاريخي، وموضوعي، إلى جانب التدقيق في سند الرواية ومتنها حسب القواعد التي اعتمد عليها المحدثون في قبول الحديث أو رده.

هذه الزيادات بسبب ما ترتب عليها كانت معتمدًا لدى بعض المفكرين المعاصرين لرد الحديث كله بجميع رواياته وزياداته، حيث وضع البعض مقاييس وضوابط لنقد المتون يرد الحديث إذا لم يمر منها بنجاح ، ومن تلك المقاييس التي رد هذ الحديث من أجلها:

١- أن لا يخالف صريح محكم القرآن أو محكم السنة، أو ما هو معلوم من الدين بالضرورة.

٢- أن لا يكون منافيًا لبدهيات العقول، أو معارضًا لأي دليل مقطوع به.

٣- أن لا يكون ركيك اللفظ بحيث لا يرتقي إلى مستوى فصاحة وبلاغة أفصح من نطق بالضاد صلى الله عليه وسلم، أو يشتمل على ألفاظ لم تكن متداولة في عصره.

٤- أن لا يكون فيه دعوى أو ترويج لمذهب أو فرقة او قبيلة.

٥- أن لا يخالف الوقائع التاريخية الثابتة بالتواتر المعتبر، أو تلك التي تثبتها آثار ظاهرة يقر أهل الاختصاص علاقتها وارتباطها بتلك الوقائع ووقت حدوثها.

٦- أن لا يكون مخالفًا للمعقول المقبول في أصول العقيدة من صفات الله سبحانه وتعالى، وما يجب في حقه وما يستحيل وما يجوز، وكذلك بالنسبة للرسل الكرام وما يجب في حقهم وما يستحيل وما يجوز.

٧- أن لا يرد بوعد بالثواب العظيم على العمل الصغير، وأن لا يشتمل على الوعيد الشديد على الصغائر والأمور الهينة.[٤٨]

وقبل عرض الحديث على تلك المقاييس، وغيرها من التي وضعها أهل الاختصاص، لابد من تحري الدقة في كل زيادة من زيادات الحديث، وأهم هذه الزيادات بعد جمع ما تكرر منها:

١. " .. ثنتان وسبعون في النار وواحدة في الجنة؛ هي الجماعة."

٢. " .. وَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ، وَثِنْتَانِ وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ". قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَنْ هُمْ؟ قَالَ: «الْجَمَاعَةُ»

٣. " .. كلهم في النار إلا ملة واحدة "، قالوا: ومن هي يا رسول الله؟ قال: "ما أنا عليه وأصحابي."

٤. " .. كلهم في الضلالة إلا السواد الأعظم."

والواقع أن قبول هذه الزيادات، وأخذها على ظاهرها كَوَّن لدى البعض أسسًا فكرية معينة إنبنت عليها مرجعياتهم في التعامل مع بعض المفاهيم والقضايا الشائكة في الفكر الإسلامي، سواء على مستوى التأصيل العقدي والفكري داخل الفرق الإسلامية فيما بينها، أو على

[٤٨] - انظر: د. طه جابر العلواني: إشكالية التعامل مع السنة (ص ٣٧٤ - ٣٧٦)

مستوى التعامل مع المخالف لهذه الأصول التي وضعها هؤلاء بناء على فهم معين لمدلول هذه الزيادات الواردة في الحديث.

وأهم المفاهيم والقضايا التي نشأ حولها الخلاف بناء على ذلك هي:

أولًا: مفهوم الفرقة الناجية: هذا المصطلح الذي أُخِذ من بعض هذه الزيادات مثل: "واحدة فِي الجنة، وثنتان وسبعون فِي النار"، "كلهم في النار إلا ملة واحدة "،حيث فهم من ذلك أن الافتراق الوارد في الحديث هو ما عبر عنه مؤخرًا بالفرقة بالمعنى الاصطلاحي المراد به كل "جماعة تربطهم معتقدات معينة، وكثيرا ما تعزلهم عن غيرهم فيكونون مجتمعًا مغلقًا. وقد يفتحون الباب لمن عداهم كالفرق الإسلامية."[٤٩] وحمل العدد الوارد على ظاهره، فرسخ في أذهان الكثيرين حصر مفهوم النجاة في فرقة معينة، والحكم على بقية الفرق بالهلاك. وبالغ بعضهم في وضع حدود جامعة مانعة للفرقة الناجية، وحصر مفهومها ومن ثم أفرادها فيما يعتقدونه ويرون أنه الحق، وأن كل من خالفهم يحكم عليه بالهلاك وعدم النجاة: "وإذا كان مؤرخو الفرق قد تعسفوا في تعدادها، فإن رجال الفرق أنفسهم قد دافع كل منهم عن فرقته ورأى أنها – وحدها — هي الناجية، وأما ما عداها فهو في النار. وقد وصل بهم الأمر في تبرير رأيهم أن يتلقفوا كل ما يتوهمون أنه يساعدهم، ولو كان باطلًا يدعو إلى السخرية، أو مجرد تخيل لا يقام له وزن."[٥٠] بل إن البعض رفض فكرة أن تشمل النجاة أكثر من فرقة، واعتبر ذلك مناقضًا لنص الحديث، كما يذكر صاحب كتاب: *منهج الأشاعرة في العقيدة*: "لكن مكابرة بعض الأشاعرة بادعاء أن الأشاعرة وأهل السنة والجماعة كلاهما ناج يجعلنا نبدأ بإلقاء سؤال عن الفرقة الناجية:

---

[٤٩] – المعجم الفلسفي (ص ١٣٥)

[٥٠] – د. عبد الحليم محمود: التفكير الفلسفي في الإسلام (ص ٧٣)

أهي فرقة واحدة أم فرقتان؟ والجواب:-مع بداهته لكل ذي عقل- مفروغ منه نصا، فقد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم في روايات كثيرة لحديث افتراق هذه الأمة على ثلاث وسبعن فرقة: أنها كلها في النار إلا واحدة. وما قال صلى الله عليه وسلم ولا أحد من أصحابه ولا تابعيهم أنها اثنتان. وعليه جاء تفسير قوله تعالى: {وأن هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله} أن الطريق المستقيم: هو السنة، والسبل: هي الأهواء، وما هو إلا طريق واحد كما خط النبي صلى الله عليه وسلم بيده."[٥١]

على الرغم من أنه لو أُقِر تسامحًا بأن المقصود بالفرق هذا المعنى الاصطلاحي فإن تحديد الناجية منها، التي تلتزم المنهج الذي حدده النبي صلى الله عليه وسلم بقوله: "ما أنا عليه وأصحابي" أمر في غاية الصعوبة، كما يقول الإمام محمد عبده: " وَأَمَّا تَعْيِينُ أَيِّ فِرْقَةٍ هِيَ النَّاجِيَةَ أَيِ الَّتِي تَكُونُ عَلَى مَا (كَانَ) النَّبِيُّ عَلَيْهِ وَأَصْحَابُهُ فَلَمْ يَتَعَيَّنْ لِي إِلَى الْآنِ، فَإِنَّ كُلَّ طَائِفَةٍ مِمَّنْ يُذْعِنُ لِنَبِيِّنَا بِالرِّسَالَةِ تَجْعَلُ نَفْسَهَا عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ وَأَصْحَابُهُ، حَتَّى إِنَّ مِيرْبَاقِرَ الدَّامَادْ بَرْهَنَ عَلَى أَنَّ جَمِيعَ الْفِرْقِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْحَدِيثِ هِيَ فِرَقُ الشِّيعَةِ وَأَنَّ النَّاجِيَةَ مِنْهُمْ فِرْقَةُ الْإِمَامِيَّةِ، وَأَمَّا أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْمُعْتَزِلَةُ وَغَيْرُهُمْ مِنْ سَائِرِ الْفِرَقِ فَجَعَلَهُمْ مِنْ أُمَّةِ الدَّعْوَةِ فَكُلٌّ يَدَّعِي هَذَا الْأَمْرَ وَيُقِيمُ عَلَى ذَلِكَ أَدِلَّةً"[٥٢]

وهذا الزعم فوق أنه يحصر المفاهيم في الأفراد، فإنه أيضًا يستلزم أن أكثر أمة الرحمة في النار، وأن الناجي منها أقل من اثنين في المائة ٢% إلى جانب أنه يتعارض مع القرآن الكريم والسنة الصحيحة، وقد ترتب عليه كثير من مظاهر الاختلال الفكري في الأمة الإسلامية؛ فالكثير من الفرق أخذت تدعي أنها الفرقة الناجية وأن كل من خالفها مصيره النار، حتى أصبحت العقائد تُنَاقش في إطار ايدلوجي يخدم المفهوم العام الذي وضعته كل فرقة لمصطلح النجاة، وأصبح الاختلاف والابتعاد عن الآخرين هو أساس النجاة، كما يقول الدكتور عبد

[٥١] – سفر بن عبد الرحمن الحوالي: منهج الأشاعرة في العقيدة (ص: ٩٥)

[٥٢] – التعليقات على شرح الدواني للعقائد العضدية (ص ١٥٥)

الحليم محمود (ت ١٩٧٨م): "أرأيت كيف يُتَخَذ الاختلاف والإغراق في الابتعاد عن الآخرين أساسًا للنجاة؟ ولو اتبعنا هذا الأساس لكان الإغراق في الإلحاد اساسًا للنجاة، بل لكان التخريف أو تخيلات المجانين أكثر قربًا للنجاة؛ لأنها أكثر ابتعادًا عن آراء الآخرين. الفرقة الناجية: إنها المعتزلة في رأي المعتزلة، وهي الكرامية في رأي الكرامية، وهي المشبهه في رأي المشبهة، وكل فرقة ترى أن من عداها في النار."[٥٣] وأمسى كل يدعي وصلًا بليلى -كما قال الشاعر[٥٤] - وسمعنا بأناس يحملون راية النجاة والتوقيع باسم رب العالمين بالتكفير والخروج من الرحمة، وكأن الله قد أوكل لهم شأن توزيع الرحمة والعذاب على أفراد الأمة، وأمثال هؤلاء هم الذين قال عنهم الإمام أبو حامد الغزالي (ت ٥٠٥هـ): "فهؤلاء من أين تتميز لهم ظلمة الكفر من ضياء الإيمان؟ أبإلهام إلهي ولم يفرغوا القلوب عن كدورات الدنيا لقبولها، أم بكمال علمي وإنما بضاعتهم في العلم مسألة النجاسة وماء الزعفران وأمثالهما؟ هيهات هيهات إن هذا المطلب أنفس وأعز من أن يُدرَكَ بالمنى.. {فَأَعْرِضْ عَنْ مَنْ تَوَلَّى عَنْ ذِكْرِنَا وَلَمْ يُرِدْ إِلَّا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا (٢٩) ذَلِكَ مَبْلَغُهُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اهْتَدَى })[٥٥]

ولهذه الأسباب رد كثير من علماء الحديث هذه الزيادة، واعتبرها متعارضة مع قواطع الدين، فابن الوزير اليماني (ت ٨٤٠هـ) يتبرأ من قبول هذه الزيادة ويذكر أدلة متعددة على ردها سندًا ومتنًا، ويذكر في معارضة ذلك كثيرًا من مناقب الأمة الإسلامية، فيقول:"فياغوثاه ممن يقبل مجاهيل الرواة في انتقاص خير أمة بنص كتاب الله ({كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ }

---

[٥٣] - التفكير الفلسفي في الإسلام (ص ٧٤)

[٥٤] - البيت: كل يدعي وصلا بليلى ... وليلى لا تقر لهم بذاك

نسبه البعض إلى قيس بن الملوح مجنون بني عامر، وذكره صاحب مجمع الحكم والأمثال في الشعر العربي (٤/ ١٨٦) منسوبًا إلى أبي العتاهية بعبارة:

وكلٌ يدعى وصلاً بسلمىْ ... وسلمى لا تَقرُّ لهمْ بذاكا.، وأورده شهاب الدين أحمد بن أبي حجلة المغربي (المتوفى: ٧٧٦هـ) في مقدمة ديوان الصبابة. ص ١

[٥٥] - فيصل التفرقة ص: ١٥

[آل عمران: ١١٠]) وخير القرون بنص رسول الله[٥٦] .. ورضي الله عن هذه الأمة الكريمة، السابقة على تأخرها[٥٧]، المرحومة الشهداء العدول.. المعصومة من الاجتماع على الضلال، فلا تزال طائفة منهم على الحق حتى يقاتل أخرهم الدجال، الموعودين في الكتاب المسطور بالإخراج من الظلمات إلى النور .. المبشرين بكونهم نصف أهل الجنة، بل ثلثيهم[٥٨]، مع كثرة من تقدم من الأمم عليهم، وقلتهم بالنظر إليهم. فاتقن طرق النقاد في حديث: {أمتي منهم ثمانون صفًا.}، وحديث: {الثلاث الحثيات بعد السبعين ألفًا، مع كل ألف سبعون ألفًا} ..فتدبر هذا بالمعقول إن كنت من أهل القبول لما صح عن الرسول."[٥٩]

---

[٥٦] – إشارة إلى حديث النبي صلى الله عليه وسلم الذي رواه البخاري في صحيحه (٢٦٥٢) عن محمد بن كثير، عن سفيان، عن منصور، عن إبراهيم، عن عبيدة، عن عبد الله رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال:" خير الناس قرني ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم.." (٣/ ١٧١) باب: لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد، كتاب: الشهادات.

[٥٧] – اقتباس من قوله صلى الله عليه وسلم: "نحن الأخرون السابقون يوم القيامة، بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا" أخرجه من حديث أبي هريرة البخاري (٨٧٦) ومسلم (٨٥٥) انظر: شعيب الأرنؤوط في حاشيته وتعليقه وتخريج أحاديث: (العواصم والقواصم) ص ١٨٣

[٥٨] – إشارة إلى حديث النبي صلى الله عليه وسلم الذي رواه البخاري عن محمد بن بشار، عن غندر، عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن عبد الله، قال: كنا مع النبي في قبة، فقال: «أترضون أن تكونوا ربع أهل الجنة» قلنا: نعم، قال: «أترضون أن تكونوا ثلث أهل الجنة» قلنا: نعم، قال: «أترضون أن تكونوا شطر أهل الجنة» قلنا: نعم، قال: «والذي نفس محمد بيده، إني لأرجو أن تكونوا نصف أهل الجنة، وذلك أن الجنة لا يدخلها إلا نفس مسلمة، وما أنتم في أهل الشرك إلا كالشعرة البيضاء في جلد الثور الأسود، أو كالشعرة السوداء في جلد الثور الأحمر» صحيح البخاري (٨/ ١١٠) ح: (٦٥٢٨)، باب: كيف الحشر، كتاب: الرقاق. وورد لفظ الثلثين في رواية آخرى بصيغة الشك من الراوي في نسبة قولها إلى النبي صلى الله عليه وسلم أو لا: فقد روى الترمزي في صحيحه (٣١٦٨) عن ابن أبي عمر قال: حدثنا سفيان بن عيينة، عن ابن جدعان، عن الحسن، عن عمران بن حصين – في جزء من حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم: " .. ثم قال: «إني لأرجو أن تكونوا ربع أهل الجنة» فكبروا، ثم قال: «إني لأرجو أن تكونوا ثلث أهل الجنة» فكبروا، ثم قال: «إني لأرجو أن تكونوا نصف أهل الجنة» فكبروا قال: ولا أدري؟ قال: الثلثين أم لا؟ . هذا حديث حسن صحيح، قد روي من غير وجه عن عمران بن حصين عن النبي صلى الله عليه وسلم". سنن الترمذي ت شاكر (٥/ ٣٢٣) باب: ومن سورة الحج، أبواب تفسير القرآن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

[٥٩] – محمد بن إبراهيم الوزير اليماني: العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم (١/ ١٨٢ – ١٨٤)

وقد تفشى ذلك المرض الخطير في الأمة الإسلامية، ولم تخلو منه حتى الدراسات الأكاديمية وقاعات البحث العلمي التي من شأنها الموضوعية وعدم التحيز.

والحقيقة أن هذا الفهم المغلوط ينزع عن هذه الأمة أحد أهم صفاتها التي أخبر عنها النبي صلى الله عليه وسلم من أنها أمة مرحومة؛ حيث قال صلى الله عليه وسلم: "أُمَّتِي هَذِهِ أُمَّةٌ مَرْحُومَةٌ"[٦٠] ومن القواعد المهمة في الإسلام التي من شأنها التعامل مع كل صنوف المخلوقات هي قاعدة "شمولية الرحمة" التي جاء بها القرآن الكريم صراحة، حيث يقول الله تعالى: {كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ } [الأنعام: ٥٤] وهذه الرحمة ليست حِكرًا على طائفة أو مذهب بل هي رحمة واسعة شاملة {فَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقُلْ رَبُّكُمْ ذُو رَحْمَةٍ وَاسِعَةٍ} [الأنعام: ١٤٧]، {وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ } [الأعراف: ١٥٦]، {رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا } [غافر: ٧]، ولا أجد جوابًا على هؤلاء الذين يقصرون رحمة ربهم على فئة دون فئة إلا قوله جل شأنه: {أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ} [الزخرف: ٣٢] وقوله تعالى: {أَمْ عِنْدَهُمْ خَزَائِنُ رَحْمَةِ رَبِّكَ الْعَزِيزِ الْوَهَّابِ } [ص: ٩]، وقد صدق الحق سبحانه إذ يقول: {قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ وَكَانَ الْإِنْسَانُ قَتُورًا } [الإسراء: ١٠٠] فليس لمخلوق أن يملك حق منح هذه الرحمة أم منعها، وهو سبحانه القائل: {مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ} [فاطر: ٢]، وليس من حق أحد أن يضيق رحمة الله التي وصفها سبحانه بالسعة، فهو وحده الذي يُدخِل من يشاء في رحمته {وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا (٣٠) يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا } [الإنسان: ٣٠، ٣١]. فهذا هو قانون الرحمة الذي سنه الله في خلقه، ولا أجد ما ترتب على القول

---

[٦٠] – الحديث ورد بعدة روايات أشهرها: "أمتي هذه أمة مرحومة ليس عليها عذاب في الآخرة إنما عذابها في الدنيا الفتن والزلازل والقتل والبلايا. سنن أبي داود (٤/ ١٠٥) باب فضائل هذه الأمة المرحومة ح رقم ٣٤٤٥٢.

بـ"الفرقة الناجية" و"الطائفة المنصورة" بهذا الفهم المغلوط إلا خرقًا كليًا لهذا القانون بكل ضوابطه ولوازمه.

لكن تجدر الإشارة هنا إلى أنه رغم نقدنا لتلك الرؤية الإقصائية في قصر النجاة على مجموعة من الناس، إلا أننا مازلنا أمام نص – على فرض قبوله – يقرر: أن كل المفترقين هالكون إلا فرقة واحدة: "كلهم في النار إلا ملة واحدة "، "كلهم في الضلالة إلا السواد الأعظم."، "وَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ، وَثِنْتَانِ وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ"، فما المراد من الكل "الهالك"و ومن الواحدة "الناجية"؟ وماذا يعني كل من الهلاك والنجاة الواردين في الحديث؟

تبين أن المقصود من الفرق – الوارد وصفها في الحديث بالكثرة المعبر عنها مبالغة بالعدد سبعين وما زاد عليه – هو مفهوم الافتراق الناشيء عن الاختلاف والتباعد، أو الحيدة عن المنهج القويم الذي جاء به المصطفى صلى الله عليه وسلم. وغالب الظن بناءً على ذلك – أن المراد بالكل هنا المجموع لا الجميع؛ فمجموع الخارجين – من حيث مفهوم الخروج عن الجماعة – يحمل عليه وصف الهلاك أو عدم النجاة، وليس المراد الحكم على كل واحد من أفراد هذا المجموع بتحقق الهلاك، وذلك لأن الكل هو: "حكمنا على المجموع من حيث هو مجموع، نحو: كل رجل من بني تميم يحمل الصخرة العظيمة، أي مجموعهم لا جميعهم؛ إذ قد يكون فيهم من لا يقدر عليها."[٦١] فالمجموع هنا من باب الكل وليس من باب الكلية التي يكون الحكم فيها شاملًا لكل فرد من أفراد الموضوع.[٦٢] فما زال الحديث محمول على المفاهيم والضوابط، وليس عن الأفراد، ويؤيد ذلك أنه صلى الله عليه وسلم حينما سُئِل عن التحديد لم يجيب بتسمية مجموعة أو فرقة معينة، ولكن أجاب بتحديد منهج وتوضيح

[٦١] – شرح السلم للملوي (ص ٧٨)

[٦٢] – يوضح الأخضري – صاحب السلم – الفرق بينهما بقوله:

الكل حكمنا على المجموع ككل ذاك ليس ذا وقوع

وحيثما لكل فرد حكما فإنه كلية قد علما

مفهوم، حيث قال صلى الله عليه وسلم في الإجابة على سؤال: من هم يا رسول الله: "ما أنا عليه وأصحابي"، وفي بعض الروايات: "الجماعة"، ولم يحدد أفرادًا ولا فِرَقًا بعينها، فالحق يُعْرَف بالمنهج وليس بالأفراد.

وتعبيره – صلى الله عليه وسلم بالواحدة في قوله: "وَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ، وَثِنْتَانِ وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ"، "كلهم في النار إلا ملة واحدة " – يحتمل أن يكون كناية عن الحق كما يقول الرازي في تفسيره: "والوجه المعقول فيه (حديث الافتراق): أن النهي عن الاختلاف والأمر بالاتفاق يدل على أن الحق لا يكون إلا واحدا، وإذا كان كذلك كان الناجي واحدا"[٦٣]

هذا الواحد هو المتكرر ذكره في مع كل أمة زيادة على العدد المذكور (سبعون) للمبالغة في كثرة الخلاف والبعد عن الحقيقة؛ فالحق واحد وباق لا يتغير ولا يزول، بل المتغير والمختلف هو كثرة الخلاف و تعدد الدرجات في دركه والإحاطة به. وهذا الحديث إنما يدلنا على أن الخلاف لا ينتهي ولا ينقضي، بل يكثر ويزداد حتى يندر وجود من يدرك الحقيقة ويتمسك بالحق، وذلك في آخر الزمان، حيث يكون الماسك على دينه كالماسك على جمرة من نار، ولذلك حسم القرآن الكريم قضية الخلاف وتعدد الرؤى حول الحقيقة الواحدة في مثل قوله تعالى: { ثُمَّ إِلَى رَبِّكُمْ مَرْجِعُكُمْ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ } [الأنعام: ١٦٤]، {وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ } [هود: ١١٨]. ومع ذلك يبقى الحق وإن نَدَرَ مدركوه، حيث يقول صلى الله عليه وسلم: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الْحَقِّ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ»[٦٤].

---

[٦٣] – تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (٨/ ٣١٢)

[٦٤] – الحديث رواه أبو داود عن همام، عن قتادة عن عبد الله بن بريدة، عن سليمان بن الربيع العدوي، قال: لقينا عمر فقلنا له: إن عبد الله بن عمرو حدثنا بكذا وكذا فقال عمر: عبد الله بن عمرو أعلم بما يقول قالها ثلاثا ثم نودي بالصلاة جامعة فاجتمع إليه الناس فخطبهم عمر فقال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «لا تزال طائفة من أمتي على الحق حتى يأتي أمر الله عز وجل». مسند أبي داود الطيالسي (١/ ٤٢) في الأفراد عن عمر.

وهذا ما دعا البعض – مع كونه يعتقد أن الزيادة المذكورة تتناقض مع سعة رحمته تعالى، وأن كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يأتيه التناقض من بين يديه ولا من خلفه — للاجتهاد في وضع احتمالات لقبول تلك الزيادة، ومن هذه الاحتمالات:

- جعل ذلك الحديث خاصًا بآخر الزمان و ظهور علامات الساعة، خاصة وأن علماء تخريج الحديث أكثرهم وضع هذا الحديث ضمن كتاب الفتن والملاحم وأشراط الساعة، ومن القائلين بذلك: محمد بن إسماعيل الصنعاني المعروف بالأمير الصنعاني (ت ١١٨٢هـ) حيث يقول: (وَلَا يبعد أَن ذَلِك الْحِين وَالزَّمَان هُوَ آخر الدَّهْر الَّذِي وَردت الْأَحَادِيث بفساده وفشو الْبَاطِل فِيهِ وخفاء الْحق وَأَن الْقَابِض فِيهِ على دينه كالقابض على الْجَمْرَة وَأَنه الزَّمَان الَّذِي يصبح فِيهِ الرجل مُؤمنا ويمسي كَافِرًا وَأَنه زمَان غربَة الدّين، فَتلك الْأَحَادِيث الْوَارِدَة فِيهِ الَّتِي شحنت بهَا كتب السّنة قرائن دَالَّة على أَنه زمَان كَثْرَة الهالكين وزمان التَّفَرُّق والتدابر . ويحْتَمل أَيْضا أَن الِافْتِرَاق كَانَ من بعد الْقُرُون الْمَشْهُود لَهَا بالخيرية وَأَن فِي كل قرن بعْدهَا فرق من الهالكة وأكثرها فِي آخر الزَّمان)[٦٥].
- والبعض يرى أن المقصود بالأمة في قوله صلى الله عليه وسلم: "تفترق أمتي" أمة الدعوة وليس أمة الإجابة؛ وأمة الدعوة تشمل كل من دُعِي إلى الإسلام وشمله الخطاب سواء أمَن أم لم يؤمن وهي التي افترقت إلى تلك الفرق، فمن أمن منهم يدخل في الأمة الناجية وهي أمة الإجابة، ويستدلون على ذلك ببعض الروايات التي جاءت بلفظ: "كلهم في النار إلا ملة واحدة".[٦٦] ولا شك أن سياق الحديث وتقدم ذكر اليهود والنصارى وافتراق كل منهم قد يحولان دون قبول هذا الرأي.

---

[٦٥] – افتراق الأمة إلى نيف وسبعين فرقة (ص:٧٥– ٧٧)

[٦٦] – ذهب إلى هذا القول بعض العلماء مثل الشيخ محمد سعيد رمضان البوطي في أحاديث له، والكاتب اليمني سقاف بن علي الكاف في كتابه (حقيقة الفرقة الناجية) منشورات دار القلم.

- وللإمام أبي حامد الغزالي (ت ٥٠٥هـ) رأي خاص في ذلك رغم ذكره أن رواية "كلها في النار إلا واحدة" مختلف فيها، فهو يرى أن الروايات قد تكون صحيحة (فتكون الهالكة واحدة وهي التي تخلد في النار، ويكون الهالك عبارة عمن وقع اليأس عن صلاحه؛ لأن الهالك لا يرجى له بعد الهلاك خير. وتكون الناجية واحدة وهي التي تدخل الجنة بغير حساب ولا شفاعة لأن من نوقش الحساب فقد عُذِب فليس بناج إذًا، ومن عرض للشفاعة فقد عرض للمذلة فليس بناج أيضًا على الإطلاق.. وباقي الفرق كلهم بين هاتين الدرجتين: فمنهم من يعذب بالحساب فقط، ومنهم من يقرب من النار ثم يصرف بالشفاعة، ومنهم من يدخل النار ثم يخرج على قدر خطاياهم..)[٦٧] ولا شك أن هذا رأي له وجاهته إذا صرفنا معه دلالة الهلاك والنجاة من المطابقة إلى التضمن.

ثانيًا: تضييق حدود إدراك الحقائق: من القضايا التي نشأ حولها خلاف وترتب عليها كثير من الآثار السلبية في الفكر الإسلامي، وعانى المجتمع الإسلامي من عواقبها زمانًا طويلًا قضية تأطير الحقائق، ووضع حدود ضيقة لمعاني واسعة، ليس هذا فحسب بل عمدت بعض الفرق – بناء على ما سبق من فهمهم للنجاة — إلى وضع تصورات حصرية لكل الحقائق الوجودية والعقدية والشرعية، ورفض كل ما خالف هذا الفهم، أو دل على خلافه، حتى ولو كان مقصودهم حفظ الدين ووضع حدود واضحة لمسألة إبداء الرأي أو الاجتهاد في أصول الدين خاصة العقدية منها، لكن هذا تضييق لرحمة الله الواسعة، وإغلاق باب الفكر والنظر أمام من لم يكن على نفس هذا الدرب ممن يكتفي بالأخذ بظاهر النصوص دون تذوق المعاني والمقاصد.

---

[٦٧] – فيصل التفرقة (٧٦-٧٧)

فابن تيمية (ت ٧٢٦ هـ) – مثلًا – رغم بيانه لمفهوم الفرقة الناجية، ونقده لحصر الفرق في عدد معين، ومنعه لدعوى من يعتقد أنه على معتقد الفرقة الناجية بأنها دعوى بغير سند، حيث يقول:" فمن قال بالكتاب والسنة والإجماع كان من أهل السنة والجماعة. وأما تعيين هذه الفرق فقد صنف الناس فيهم مصنفات وذكروهم في كتب المقالات؛ لكن الجزم بأن هذه الفرقة الموصوفة هي إحدى الثنتين والسبعين لا بد له من دليل فإن الله حرم القول بلا علم عموما؛ وحرم القول عليه بلا علم خصوصا؛ فقال تعالى: {قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ } [الأعراف: ٣٣].. وأيضا فكثير من الناس يخبر عن هذه الفرق بحكم الظن والهوى فيجعل طائفته والمنتسبة إلى متبوعه الموالية له هم أهل السنة والجماعة؛ ويجعل من خالفها أهل البدع وهذا ضلال مبين."[٦٨] إلا أنه في نفس المؤلَف يعود ويؤطر تلك الرؤية العامة ويحصر الفرقة الناجية في أهل الحديث: ".. وبهذا يتبين أن أحق الناس بأن تكون هي الفرقة الناجية أهل الحديث والسنة." وتعليله لذلك قد يكون مرضيًا إذا اقتصر على ما ورد الشرع بحسم الأمر فيه، أو الاحتكام دائمًا إلى كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم كما يقول هو موضحًا أوصاف الفرقة الناجية الذين سماهم أهل الحديث والسنة: "الذين ليس لهم متبوع يتعصبون له إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهم أعلم الناس بأقواله وأحواله وأعظمهم تمييزا بين صحيحها وسقيمها وأئمتهم فقهاء فيها وأهل معرفة بمعانيها واتباعا لها: تصديقا وعملا وحبًا وموالاة لمن والاها ومعاداة لمن عاداها الذين يروون المقالات المجملة إلى ما جاء به من الكتاب والحكمة؛ فلا ينصبون مقالة ويجعلونها من أصول دينهم وجمل كلامهم إن لم تكن ثابتة فيما جاء به الرسول – صلى الله عليه وسلم – بل يجعلون ما بعث به الرسول – صلى الله عليه وسلم – من الكتاب

[٦٨] – مجموع الفتاوى (٣/ ٣٤٦)

والحكمة هو الأصل الذي يعتقدونه ويعتمدونه."[٦٩]، لكن الأمر لم يكن كذلك، بل أضاف هؤلاء ممن يسمون أنفسهم الفرقة الناجية أو الطائفة المنصورة إلى أصول هذه الفرقة – الناجية – رأيهم وتفسيراتهم لمرادات رب العالمين ورسوله الكريم صلى الله عليه وسلم، وجعل هذه الآراء مرجعيات فكرية يحتكم إليها كل صاحب رأي أو تفسير حتى يتبين له إذا كان من أهل النجاة أو لا، فيقول ابن تيمية مستكملًا تلك الأوصاف والضوابط: "وما تنازع فيه الناس من مسائل الصفات والقدر والوعيد والأسماء والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وغير ذلك يردونه إلى الله ورسوله ويفسرون الألفاظ المجملة التي تنازع فيها أهل التفرق والاختلاف"[٧٠] نفس الشيء يقرره ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ) حيث يقول: "قال الإمام أحمد: أصول السنة عندنا التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولهذا كان اعتقاد الفرقة الناجية هو ما كان عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه، كما شهد لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك في قوله: (من كان على مثل ما أنا عليه وأصحابي) فثبت بهذه الوجوه القاطعة عند أهل البصائر، وإن كانت دون الظنية عند عمى القلوب أن الرجوع إليهم في تفسير القرآن الذي هو تأويله الصحيح المبين لمراد الله هو الطريق المستقيم"[٧١]

فالأمر في النهاية مرده أيضًا إلى التفسير والرأي، فما الذي يميز رأيًا عن رأي إذا كان الجميع محتكمًا إلى الكتاب والسنة – ولو بحسب ظنه؟ وفي الواقع هذا مخالف للحقائق الإنسانية والتاريخية؛ فالاختلاف والجدال من جبلة الإنسان، حيث يقول الله عز وجل: {وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا } [الكهف: ٥٤]، بيد أنه لا توجد فرقة أو جماعة اتفقت فيما

---

[٦٩] – مجموع الفتاوى (٣/ ٣٤٧)

[٧٠] – مجموع الفتاوى (٣/ ٣٤٧)

[٧١] – مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة (ص: ٥٤١)

بينها على جميع الفروع، وردت كل اختلاف إلى رأي واحد؛ حتى الصحابة الكرام اختلفوا بعده صلى الله عليه وسلم.

ففكرة النظرة الآحادية للحقائق، ونفي اختلاف المدارك وتعدد الفهوم ليس من الدين في شيء، فالنبي صلى الله عليه وسلم لم يراع فقط في دعوته تلك التعددية الإدراكية، بل وضع منهجا لتعاطيها والتعامل مع المختلفين في الإدراك حيث قال صلى الله عليه وسلم: "حدثوا الناس بما يعرفون أتحبون أن يكذب الله ورسوله"[٧٢]. والشيء الملفت للانتباه في هذا الحديث الشريف أنه ينبه على نتيجة النظرة الآحادية للحقائق، التي تتعدى عدم المعرفة إلى تكذيب الله ورسوله؛ فالمخاطب بما لا قدرة له على إدراكه إما أن لا يعي، وإما أن يُكَذِّب، فتلك النظرة الأحادية لإدراك الحقائق استبدلت هذه السعة المعرفية، التي تقضيها الرحمة الشاملة بالتضييق، وحصر الدين في بعض التطبيقات الظاهرية، والجمود الفكري أمام نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، برفض التأويل تارة، والحوم حوله تارة أخرى لاستكمال أركان المنهج الظاهري، والرفض غير المبرر لكل محاولات التعمق وفهم الحقائق من منظور مختلف، وهذا ما أعطى للبعض الفرصة في نقد الفكر الإسلامي كله بناء على هذا المنهج، أو المحاولات البائسة لدى البعض الآخر بالخروج غير الممنهج من هذا الخناق الفكري بتبني المنهج المعرفي الغربي باعتباره أوسع من – وجهة نظره – بالقياس إلى تلك النظرة الآحادية:

---

[٧٢] –رواه البخاري في صحيحه (١٢٧) عن علي موقوفًا. كتاب: العلم، باب: من خص بالعلم قوما دون قوم كراهية أن لا يفهموا (١/ ٣٧). وروي في الغنية للشيخ عبد القادر –قدس سره– بلفظ: أمرنا معاشر الأنبياء أن نحدث الناس على قدر عقولهم، ونحوه ما في مقدمة صحيح مسلم عن ابن مسعود قال: ما أنت بمحدث قومًا حديثًا لا تبلغه عقولهم، إلا كان لبعضهم فتنة، وروى العقيلي في الضعفاء وابن السني وأبو نعيم في الرياضة وغيرهم عن ابن عباس مرفوعًا: ما حدث أحدكم قومًا بحديث لا يفهمونه إلا كان فتنة عليهم، ورواه الديلمي أيضًا من طريق حماد بن خالد عن ابن عباس رفعه: لا تحدثوا أمتي من أحاديثي إلا ما تحمله عقولهم فيكون فتنة عليهم، فكان ابن عباس يخفي أشياء من حديثه ويفشيها إلى أهل العلم، وللديلمي أيضًا عن ابن عباس رفعه: يا ابن عباس، لا تحدث قوما حديثا لا تحتمله عقولهم. وروى البيهقي في الشعب عن المقدام بن معدي كرب مرفوعا: إذا حدثتم الناس عن ربهم، فلا تحدثوهم بما يعزب عنهم ويشق عليهم، وصح عن أبي هريرة: حفظت عن النبي –صلي الله عليه وسلم– وعاءين؛ فأما أحدهما فبثثته، وأما الآخر فلو بثثته لقطع هذا البلعوم. انظر: كشف الخفاء ت هنداوي (١/ ٢٢٣)

"ولما كانت نظريات المعرفة في الغرب متجددة، مرة ابتداء من العلوم الطبيعية، ومرة ثانية ابتداء من العلوم الرياضية، ومرة ثالثة ابتداء من العلوم اللسانية، ظل الفكر العربي لاهثًا وراء هذا الإيقاع السريع، فلا هو أصَّل معرفته، ولا هو أدرك واقعه، لذلك قال الأصوليون القدماء: إن كل مسألة نظرية لا ينتج منها أثر عملي يكون وضعها في العلم زائدًا وترفًا عقليًا، لا نستطيع دفع ثمنه.. نشأت المباريات النظرية والممحاكات الفقهية بين المفكرين العرب، كل منهم ينهل من مصدر غربي، يظهر مهارته في حداثة الاطلاع، وجدة المصطلحات، وأسماء المذاهب والأعلام، أما الممارسة فتركناها للجماعات الإسلامية، التي أعطت الأولوية المطلقة للعمل على النظر كرد فعل على فقه المثقفين، عمل نشط وقدرة على تجنيد الجماهير بلا فكر، بل بتطبيق حرفي للنصوص."[٧٣]

ثالثًا: قضية تكفير المخالف: هذه واحدة من أهم القضايا التي ترتبت على الفهم المغلوط لبعض زيادات الحديث. وأود أن أشير إلى أنني لا أريد أن أُحَمِّل الحديث – حتى ولو لم تثبت جميع رواياته – مسئولية كل هذه الآثار السلبية والخطيرة التي عانتها وتعانيها الأمة، لكن المسئولية الأولى والأخيرة هي سوء الفهم، وإيثار خدمة الأفكار والإيدلوجيات والانتصار لها على مصلحة الدين، وتقديم الفهم الجزئي للأقوال والآثار على فهم روح الدين ومعرفة قضاياه الكلية.

الحقيقة أن قضية تكفير المخالف في الفروع، المبني على بنية المنهج الكلي في فهم أصول العقائد، قضية جديدة على المجتمع المسلم، سيما بهذ الشكل الإقصائي الذي يترتب عليه العبث الموضوعي والمجتمعي ببعض المصطلحات الإسلامية بتغيير مفاهيمها الأصلية واستبدالها بمفاهيم مختلفة، مثل مصطلح الجهاد، والكفر، والموالاة، وأهل السنة، والسلف، والفرقة الناجية... وغيرها، حتى أصبح إذا أُطلِق واحدٌ من هذه المصطلحات اتجهت الأذهان إلى

[٧٣] – حسن حنفي: حوار المشرق والمغرب (ص ١٠)

الممعنى المنتَحَل بدلًا من المفهوم الأصلي. والذي يعين على ذلك أن التوثيق العلمي لدى هؤلاء هو شبكة المعلومات ووسائل التواصل الاجتماعي والأقوال الشفهية لبعض دعاة المعرفة والقيام بأمر الله، ومن ثم فإن سبب انتشار هذا النوع من التفكير ليسن هو التعصب والتقصير في إدراك الحقائق بقدر ما هو الجهل وعدم الدراية بأصول الدين الإسلامي ومبادئه التي قام عليها.

ومن المعتمد كأصل من أصول التكفير والاستعداء لدى هؤلاء زيادة: "كلهم في النار إلا ملة واحدة"، حيث يعتقدون أن هذه الواحدة فقط هي الناجية والباقي هالك، فقد تأصل في بعض الأذهان أن من الواجب عليه – بصفته أحد أفراد هذه الفرقة الناجية – ليس فقط الحكم بتكفير المخالف، ولكن يجب عليه أن يقاتل هؤلاء المارقين عن الدين الذين يحولون دون انتصار الأمة وتحقيق النجاة والخلاص لهذه الجماعة، فنشأ عن هذا الفهم المغلوط بعض الجماعات المتطرفة التي تعاني منها الأمة والعالم معاناة المرض الخبيث. وتطور الأمر إلى أن تبادر إلى أذهان بعض الناس أن هؤلاء ممن يرون أنفسهم "الطائفة الناجية" هم الذين يعبرون عن الإسلام، وأن ما يرمون به أفراد الأمة من تكفير وتفسيق وخروج من رحمة الله هو الدين الحقيقي الذي لا يستطيع أن يسع عقولهم واختلافاتهم فوجدوا أن الخروج عن هذا الدين والفرار من "ضيقه" هو الحل فنشأ لدينا نوع من الإلحاد ناشيء عن الفرار من التشدد والإقصاء الديني.

والناظر لحقيقة التكفير في الفكر الإسلامي يجد أنه من أكثر القضايا التي تحرى فيها المسلمون – على اختلاف اتجاهاتهم – الدقة والاحتياط في إطلاقه على أي ممن ينتسب إلى الإسلام.

وقد وضع الأشاعرة من المتكلمين ضوابط محددة للتكفير يراعى فيها السياقات والأطر الفكرية والتاريخية والاجتماعية..وغيرها، والمتتبع لعبارات التكفير في كتب علم الكلام يجد

أنها في أغلب الأحيان تُحْمَل على ظواهر الأقوال أو لوازمها، وكلا الأمرين مقصده سد باب الفتن، وتحري سلامة غير المتقِن لأصول كل فرقة من الزيغ عن الحق بالأخذ بظاهر القول أو لازمه. وقد فصَّل كل من القاضي عضد الدين الإيجي (ت ٧٥٦ هـ) والسيد الشريف الجرجاني (ت ٨١٦ هـ) القول في المسائل التي ورد فيها لفظ التكفير من بعض الفرق الكلامية لبعضها الآخر وأرجعاها في مجملها إلى هذين الأمرين: (ظاهر القول أو لازمه)، ومن ذلك تحريرهما لعبارات الكفر التي وجهت للمعتزلة بسبب الزعم بخرقهم الإجماع في بعض مسائل العقيدة: "ثم إن سلمنا أن خرق الإجماع الذي ذكرتموه كفر، قلنا: ذلك الخرق ليس مذهبهم بل غايته أنه لازم منه، ومن يلزمه الكفر ولا يعلم به لم قلتم إنه كافر؟"[٧٤] ويؤكد الإيجي هذه القاعدة بقوله: ".. والإلزام غير الالتزام، واللزوم غير القول به."[٧٥] ولذلك فإن أغلب الاختلافات الكلامية في فروع العقائد يحل بتحرير محل النزاع وبيان حقيقة الألفاظ ولوازمها. وهذا موضوع مهم أرى أن يفرد بالبحث والتفصيل.

ومن هذه الضوابط التي وضعها الأشاعرة لحدود التكفير في الإسلام :

- ما وضعه الإمام الغزالي (ت ٥٠٥هـ) حيث ذهب إلى أن الكفر مسألة فقهية، ولا مجال فيها للعقل حيث يقول: "بيان من يجب تكفيره من الفرق: اعلم أن للفرق في هذا مبالغات وتعصبات، فربما انتهى بعض الطوائف إلى تكفير كل فرقة سوى الفرقة التي يعزى إليها، فإذا أردت أن تعرف سبيل الحق فيه فاعلم قبل كل شيء أن هذه مسألة فقهية، أعني الحكم بتكفير من قال قولاً وتعاطى فعلاً، فإنها تارة تكون معلومة بأدلة سمعية وتارة تكون مظنونة بالاجتهاد، ولا مجال لدليل العقل فيها البتة"[٧٦] وذلك

---

[٧٤] – شرح المواقف (٨/ ٣٧٢)

ذكرت النقل بصيغة المثنى لكل من الإيجي والسيد الشريف؛ لأن كتاب شرح المواقف هو من نوع الشرح المزجي الذي يتكامل فيه المتن مع الشرح كأنه نص واحد متصل.

[٧٥] – شرح المواقف (٨/ ٣٧٣)

[٧٦] – الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي (ص: ١٣٣)

لأن ما يترتب على الحكم بالكفر نتائج كلها شرعية، أما صدق من يقر بالإسلام أو كذبه فهو موكول إلى الله تعالى: "أي هذا اللفظ الذي صدر منه وهو صدق، والاعتقاد الذي وجد في قلبه وهو حق، هل جعله الشرع سبباً لعصمة دمه وماله أم لا؟ وهذا إلى الشرع. فأما وصف قوله بأنه كذب أو اعتقاده بأنه جهل، فليس إلى الشرع، فإذاً معرفة الكذب والجهل يجوز أن يكون عقلياً وأما معرفة كونه كافرًا أو مسلماً فليس إلا شرعياً"[٧٧] وبناء على ذلك قرر الإمام الغزالي هذا الضابط المهم: "والذي ينبغي أن يميل المحصل إليه الاحتراز من التكفير ما وجد إليه سبيلاً. فإن استباحة الدماء والأموال من المصلين إلى القبلة المصرحين بقول لا إله إلا الله محمد رسول الله خطأ، والخطأ في ترك ألف كافر في الحياة أهون من الخطأ في سفك محجمة من دم مسلم."[٧٨] وقد فصل الإمام الغزالي القول في ضوابط كل من الإيمان والكفر في كتابه: *القسطاس المستقيم – الموازين الخمسة للمعرفة في القرآن*.

- ومنها ما ذكره الإمام أبو الحسن الأشعري (ت ٣٢٤ هـ) في مقدمة حديثه عن الفرق في *مقالات الإسلاميين*: "اختلف الناس بعد نبيهم صلى الله عليه وسلم في أشياء كثيرة ضلل فيها بعضهم بعضاً وبرئ بعضهم من بعض فصاروا فرقاً متباينين وأحزاباً متشتتين إلا أن الإسلام يجمعهم ويشتمل عليهم "[٧٩] فجعل الجامع بين الفرق الإسلامية المختلفة، في فروع العقائد ومناهج فهمها، هو الإسلام.

وكذلك أثار الشاطبي في الاعتصام سؤالًا مهمًا هو: "أنا إذا قلنا بأن هذه الفرق كفار – على قول من قال به – أو ينقسمون إلى كافر وغيره فكيف يعدون من الأمة؟ وظاهر الحديث يقتضي أن ذلك الافتراق إنما هو مع كونهم من الأمة، وإلا فلو خرجوا من الأمة

---

[٧٧] – الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي (ص: ١٣٣)

[٧٨] – السابق (ص: ١٣٥)

[٧٩] – (١/ ٢١)

إلى الكفر لم يعدوا منها ألبتة .. وكذلك الظاهر في فرق اليهود والنصارى، أن التفرق فيهم حاصل مع كونهم هودا ونصارى؟"[٨٠] ومن إجابته على هذا التساؤل توصل إلى أنه ليس بإمكاننا إخراج أي واحدة من هذه الفرق عن الإسلام مادامت اقرت به: " المراد بالحديث فرق لا تخرجهم بدعهم عن الإسلام."[٨١]

- وقد أقر القاضي عضد الدين الإيجي (ت ٧٥٦ هـ) هذا الضابط المهم، وهو أن: "جمهور المتكلمين والفقهاء على أنه لا يكفر أحد من أهل القبلة." ثم علل ذلك بقوله: "إن المسائل التي اختلف فيها أهل القبلة من كون الله تعالى عالما بعلم، أو موجدا لفعل العبد، أو غير متحيز، ولا في جهة ونحوها لم يبحث النبي صلى الله عليه وسلم عن اعتقاد من حكم بإسلامه فيها ولا الصحابة ولا التابعون، فعلم أن الخطأ فيها ليس قادحا في حقيقة الإسلام"[٨٢]، ومبحث الإيمان والكفر في كتب علم الكلام مشتمل على شواهد عديدة للمنهج الأشعري في تحقيق مسألة الحكم بالتكفير أو عدمه بالنسبة للمخالف في الفروع.

---

[٨٠] – الاعتصام (ص: ٧١٤)

[٨١] – السابق (ص: ٧١٥)

[٨٢] – المواقف (ص ٣٩٢)

الموقف من قبول الحديث

بعد النظر في حديث الافتراق من حيث السند، والمتن، والآثار المترتبة على الزيادات الواردة في بعض رواياته، فإن الموقف من قبول الحديث أو رده لا يخرج عن واحد من ثلاثة احتمالات عقلية:

١- إما أن نقبله بطريق تعدد الروايات، وبغض النظر عما ورد في سنده من دواع للرد وحينئذ ستواجهنا كثير من التناقضات بين بعض ما ورد فيه وبين القران الكريم من جهة وبينها وبين ضوابط العقل والواقع من جهة أخرى –كما تبين من خلال دراسة متن الحديث وزياداته– هذ إلى جانب ما ترتب وما يترتب على ذلك من شناعات أعتقد أن المسلمين في غنى عن قبولها فضلًا عن التحايل على قبولها.

٢- أو أن نرده لنفس الأسباب السابقة، وحينئذ سنكون مضطرين لإعادة النظر في كثير من الأمور التي ترتبت على التسليم به بالكلية، أو سوء فهمه وتعديلها أو إبطال اعتقادها، مثل: اعتماد بعض المؤرخين في تقسيمهم للفرق على العدد المذكور في كثير من الروايات، مثل عبد القاهر البغدادي (ت ٤٢٩هـ) في *الفرق بين الفرق*، و طاهر بن محمد الأسفراييني (ت ٤٧١هـ) في *التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين*، والشهرستاني (ت ٥٨٤ هـ) في *الملل والنحل*، وغيرهم. ومثل فهم بعض الفرق لمعنى الافتراق، ومعنى النجاة، وما ترتب عن الخلط بين المفاهيم والأفراد. وقد تبين ما ترتب على ذلك.

٣- ولم يتبق إلا احتمال ثالث وهو: أننا لا نستطيع أن نجزم بانتفاء الحديث بالكلية، سيما ما اتفق عليه المتن بين جميع الروايات، وما اقتصرت عليه الرواية المشهورة عن أبي هريرة –رضي الله عنه– من طريق وَهْبِ بْن بَقِيَّةَ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْه رضي الله عنه أنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «افْتَرَقَتِ الْيَهُودُ عَلَى إِحْدَى أَوْ ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَتَفَرَّقَتِ النَّصَارَى عَلَى إِحْدَى أَوْ ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَتَفْتَرِقُ

أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً» بغير الزيادات التي ترتب عليها ما سبق من إشكالات. فإن أقل ما يمكن قوله فيما ورد في بعض رواياته من زيادات هو: أن للحديث أصلًا، وأن الرواية بالمعنى قد سرت إلى بعض هذه الزيادات، وحينئذٍ يكون معيار القبول أو الرفض هو عرض المعنى –وليس ظاهر النص– على القرآن الكريم وعلى الثابت من السنة النبوية المطهرة ونقبل ما قبلاه ونرفض ما يتعارض معهما. وذلك لأن كثرة روايات الحديث وتعدد أسانيده تجعلنا على حذر من رفض مجمل الحديث ونفي نسبة ما ورد فيه إلى النبي صلى الله عليه وسلم، خاصة إذا كان لذلك مخرج لغوي، أو منطقي، أو اصطلاحي –كما تبين.

وبالجملة فإن الحديث برواياته السابقة يبين حقيقة مهمة وهي أن الحق واحد لا يتغير وأن الدعوة التي جاء بها جميع الأنبياء من الله عز وجل من لدن آدم عليه السلام وحتى خاتم النبيين صلى الله عليه وسلم– من معرفة الله الواحد وعبادته وتحقيق سعادة الإنسان ونيل غايته التي وجد من أجلها– واحدة أيضًا، وما تنوع الحاكمية والشرائع إلا لتنوع الطبائع والأزمنة واعتبار الحكمة الإلهية من كل تنزيل. أضف إلى ذلك أن الطبيعة الإنسانية –المجبولة على التفكر والسؤال والبحث عن الأسباب– في أصلها واحدة أيضًا، وأن الناس في هذه الحياة مختلفون حول درك تلك الحقيقة الواحدة بحسب اختلاف زمانهم ومكانهم ومناخهم الثقافي{وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلَّا أُمَّةً وَاحِدَةً فَاخْتَلَفُوا} [يونس: ١٩] أي أمة واحدة في درك الحق من الخالق سبحانه وتعالى عند خلقهم وإشهادهم على أنفسهم بأنه رب العالمين.

إذا أدركنا ذلك عرفنا أن ثمة شيئين يوجدان مع البشر أينما وجدوا: الحق الواحد (أو الحقيقة الواحدة) والاختلاف الجِبلي، ويزيد الاختلاف في كل أمة بتجدد الأهواء والإنكار المتعلق بنبي كل أمة؛ فإذا كان موسى عليه السلام جاء قومه بالدعوة إلى الحق الواحد –كمن سبقه من الأنبياء– فإن قومه قد اختلفوا وتفرقوا حول الإيمان به، فمنهم من أمن به وأدرك الحق من خلاله عليه السلام {وَمِنْ قَوْمِ مُوسَى أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ} [الأعراف: ١٥٩]، ومنهم من لم يؤمن إما عنادًا وتكبرًا وإما تمسكًا بملةٍ سابقة . وكذلك الشأن مع عيسى عليه

السلام إذ تبقى نفس الاعتقادات السابقة ويزيد عليها الاختلاف الوارد بشأنه عليه السلام، وقد قال الله تعالى عنهم: {مِنْهُمْ أُمَّةٌ مُقْتَصِدَةٌ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ سَاءَ مَا يَعْمَلُونَ } [المائدة: ٦٦]، {مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ} [آل عمران: ١١٣] وهكذا الحال مع أمة خاتم النبيين صلى الله عليه وسلم. فتزيد الاعتقادات بتجدد الاختلاف حول قبول كل نبي من الأنبياء، مع بقاء الحق واحدا لا يتغير، ولا تخلو الأرض عن أمة مقتصدة تتبع الحق وتؤمن به {وَمِمَّنْ خَلَقْنَا أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ} [الأعراف: ١٨١]. ومن أجل ذلك أنزل الله تعالى الكتب والرسل؛ الكتب لاشتمالها على الحق والرسل لبيان هذا الحق وحسم الاختلاف: {كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ } [البقرة: ٢١٣]

فالاختلاف سنة بشرية، وتشابه الأفكار وتقاربها طبيعي في كل الأمم والشعوب، ويبقى مع ذلك أناس "أمة" تدرك الحق بغير خلاف، وهؤلاء هم الناجون بمطلق النجاة التي لا يشوبها عذاب ولا تتعارض مع نجاة عقب عذاب. وهذا اجتهاد في فهم ورود معنى الحديث على اعتبار عدم رده بالجملة كما تقرر. ومن ثم فإن لهذا الحديث اصلًا في الجملة، لكننا نرد من رواياته ما يثبت أن هذه الأمة ليست أمة مرحومة.

خـــاتـــمة

في الختام أود القول أنه إذا وجد من يدعي قولًا أو مذهبًا يسئ إلى دين الله من قريب أو من بعيد فينبغي مناقشته، وإخضاعه للضوابط والآليات العلمية المعتبرة لدى العلماء قديمًا وحديثًا، ورده –إذا استدعى الأمر– ولا نغتر باستشهاده من القرآن الكريم أو من السنة النبوية المطهرة أو أقوال الثقات من العلماء؛ لأنه للأسف قد يسئ الكثيرون فهم كتاب الله الذي اعتمدوا فقط على الاستشهاد به مجزئًا، أو الاعتماد على ظواهر النصوص، ورفض أي مدخل للتأويل، أو الربط بين النصوص والنظر إليها من خلال قواعد كلية، سواء ورد هذا عن قصد منهم أو عن غير قصد. والبعض الآخر اعتمد على روايات ضعيفة وأحيانًا موضوعة لبعض الأحاديث تعضيدًا لمذهب أو رأي معين؛ وكتب المذاهب والفرق مليئة بهذا النوع من الروايات؛ ولذلك بذل علماء الحديث جهودا في دراسة هذا النوع من الأحاديث.كما لُفِق لكثير من العلماء ما لم يقولون، استنادًا على من استدل بالجزئي في موضع الكلي، وبالخاص في موضع العام، وكم اعتبرت لوازم بعض المذاهب والأقوال مذاهب وأقوالًا..وغير ذلك من مغالطات كثيرة أدت إلى أن أساء الكثيرون فهم الإسلام عن طريق هؤلاء، وظهر للكثيرين بصورة الدين الذي يدعو إلى الفرقة والقتال والإرهاب ولا يقنن الاختلاف .. إلى غير ذلك من اتهامات نسبت للإسلام وهو منها براء.

فإذا كنا حقًا بحاجة إلى التجديد فهذا واجب مهم، ينبغي علينا جميعًا أن نتحمله سويًا بمعونة القرآن الكريم وما ثبت من أقوال سيد الخلق صلى الله عليه وسلم، مع فهم ومراعاة لزماننا وواقعنا الذي نعيش فيه.فيجب إعادة النظر لكل هذه الآراء قديمًا وحديثًا دون تعصب إلا لنصرة دين الله عز وجل وخلوصه من الشوائب التي لصقت به وغيمت الرؤية من حوله.

أسأل الله تعالى أن يعين على ذلك كل طالب للحقيقة ناصرا لدين الله عز وجل

وصل اللهم وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

ثبت بأهم المصادر والمراجع

- إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي: الاعتصام، تحقيق: سليم بن عيد الهلالي، دار ابن عفان، السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي: الاعتصام، تحقيق: سليم بن عيد الهلالي، دار ابن عفان، السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني: سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.
- أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري (الإمام): (مقالات الإسلاميين واختلاف المصليين)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.
- أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي: تفسير الماوردي = النكت والعيون، تحقيق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان.
- أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبى بكر أحمد الشهرستاني: الملل والنحل، مؤسسة الحلبي.
- أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي: تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي بن محمد سلامة،دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ م.

- أبو المظفر الاسفراييني: التبصير فى الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، عرف الكتاب وترجم للمؤلف وخرج أحاديثه وعلق حواشيه العلامة المحدث الكبير/ محمد زاهد الكوثرى، المكتبة الأزهرية للتراث، ط١، سنة ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.
- أبو حامد محمد بن محمد الغزالي (الإمام): (فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة)، تحقيق: أحمد شوحان، مكتبة التراث، ط١- ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
- أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (الإمام): الاقتصاد في الاعتقاد، وضع حواشيه: عبد الله محمد الخليلي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤.
- أبو داود سليمان بن الأشعث عمرو الأزدي السِّجِسْتاني: سنن أبي داود، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.
- أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصرى: مسند أبي داود الطيالسي، تحقيق: لدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر – مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.
- أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد الطهماني النيسابوري: المستدرك على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١ – ١٩٩٠.
- أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري: (مفاتيح الغيب = التفسير الكبير) دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط: ٣ - ١٤٢٠ هـ.
- أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري: الفصل في الملل والأهواء والنحل، مكتبة الخانجي – القاهرة.

- أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي: (الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، ط٤ ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- أحمد الملاوى: شرح السلم المنورق، بهامش حاشية على شرح السلم للملوى، تأليف أبى العرفان محمد بن على الصبان، ط ٣ سنة ١٣٥٧هـ/ ١٩٣٨م.
- أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق: الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت — لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢٢، هـ - ٢٠٠٢ م.
- أحمد قبش بن محمد نجيب: مجمع الحكم والأمثال في الشعر العربي (ترقيم الموسوعة الشاملة)
- إسماعيل بن محمد بن عبد الهادي الجراحي العجلوني الدمشقي (أبو الفداء): (كشف الخفاء ومزيل الإلباس)، تحقيق: عبد الحميد بن أحمد بن يوسف بن هنداوي، المكتبة العصرية، ط١- ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني: مجموع الفتاوى، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم
- جميل صليبا (دكتور): (المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والإنكليزية واللاتينية) ذوي القربى للنشر، قم، إيران — الطبعة الأولى.
- حسن حنفي (دكتور) و محمد عابد الجابري(دكتور): حوار المشرق والمغرب، نحو بناء الفكر القومي العربي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٠.

- سفر بن عبد الرحمن الحوالي: منهج الأشاعرة في العقيدة، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: السنة السادسة عشرة، العدد الثاني والستون ربيع الآخر- جمادى الآخرة ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- سقاف بن علي الكاف في كتابه (حقيقة الفرقة الناجية) منشورات دار القلم.
- سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني: المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية – القاهرة، الطبعة: الثانية.
- السيد الشريف الجرجانى: شرح المواقف فى علم الكلام، ومعه حاشية السيالكوتى والجلبى على شرح المواقف، ضبطه وصححه: محمود عمر الدمياطى، منشورات محمد على بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ط١ سنة ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
- السيد جمال الدين الحسيني الأفغاني و الشيخ محمد عبده: التعليقات على شرح الدواني للعقائد العضدية، إعداد وتقديم: سيد هادي خسروشاهي، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة: الأولى – القاهرة، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
- شهاب الدين أحمد بن أبي حجلة المغربي: ديوان الصبابة (ترقيم الموسوعة الشاملة)
- صالح بن مهدي المقبلي: العلم الشامخ في إيثار الحق على الآباء والمشايخ، الطبعة: الأولى، مصر ١٣٢٨هـ.
- طاهر بن صالح ابن أحمد بن موهب، السمعوني الجزائري، ثم الدمشقيّ: توجيه النظر إلى أصول الأثر، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- طه جابر العلواني (دكتور): إشكالية التعامل مع السنة النبوية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

- عبد الحليم محمود (دكتور): التفكير الفلسفي في الإسلام، دار المعارف، الطبعة: الثانية.
- عبد الرحمن بدوي (دكتور): مذاهب الإسلاميين، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٧م.
- عبد الرحمن بن أحمد الإيجي (القاضي عضد الله والدين): المواقف في علم الكلام، عالم الكتب – بيروت.
- عبد القاهر البغدادى الفرق بين الفرق، حقق أصوله وفصله وضبط مشكله وعلق حواشيه/ محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة.
- علاء الدين علي بن حسام الدين ابن قاضي خان القادري الشاذلي الهندي الشهير بالمتقي الهندي: كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، تحقيق: بكري حياني – صفوة السقا، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، دار الفكر، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م.
- مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى – محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية – بيروت، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.
- محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية: مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، اختصره: محمد بن محمد بن عبد الكريم بن رضوان البعلي شمس الدين، ابن الموصلي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، تحقيق: سيد إبراهيم، دار الحديث، القاهرة – مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

- محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي: (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي) ط١- ١٤٢٢هـ.
- محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني،المعروف كأسلافه بالأمير: افتراق الأمة إلى نيف وسبعين فرقة، تحقيق: سعد بن عبد الله بن سعد السعدان، دار العاصمة — الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ.
- محمد بن غبراهيم الوزير اليماني: العواصم والقواسم في الذب عن سنة أبي القاسم، حققه وضبط نصه وخرج احاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.
- محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي: (تاج العروس من جواهر القاموس)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
- محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري: لسان العرب، دار صادر — بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ.
- مسلم بن الحجاج أبي الحسين القشيري النيسابوري: صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي.
- المعجم الفلسفي الصادر عن مجمع اللغة العربية، القاهرة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
- نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي: كشف الأستار عن زوائد البزار، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.

فهــرس المــوضوعـات

١. المقدمة..... ٢

٢. النظر في الحديث رواية ٤

٣. النظر في الحديث دراية ٩

- أولًا: المقصود بالافتراق في الحديث ١٠
- ثانيًا: حقيقة الأعداد الواردة في الحديث ١٥

٤. زيادات الحديث والآثار المترتبة عليها ٢٢

- أهم المفاهيم والقضايا التي نشأ حولها الخلاف ٢٤
- أولًا: مفهوم الفرقة الناجية ٢٤
- ثانيًا: تضييق حدود إدراك الحقائق ٣٢
- ثالثًا: قضية تكفير المخالف ٣٦

٥. الموقف من قبول الحديث ٤١

٦. خـاتـمة ٤٤